

**الإدراج في الحديث
وأثره على المتن والأسناد**

**إعداد الدكتور
رمضان مبروك**

مدرس الحديث وعلومه - جامعة الأزهر

المقدمة:

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره علي الدين كله، وكفي بالله شهيدا سبحانه أسبغ علينا جزيل النعم، ورضي لنا الإسلام ديناً، وجعلنا خير أمة أخرجت للناس تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتؤمن بالله.

وأُنزل القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان، وجعله رحمة وبشرى للذين يعملون الصالحات، وبعث في الأميين رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم، ويعلمهم الكتاب والحكمة.

﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (١).

صلوات ربي وسلامه علي محمد بن عبد الله القائل فيما ورد عنه :
(نضر الله امرأ سمع شيئا فبلغه كما سمعه ، قرب مبلغ أوعى من سامع) (٢).

وبعد..

فهذا بحث وجيز في الحديث المدرج أقدمه بين يدي القارئ داعياً

(١) آل عمران ١٦٤.

(٢) أخرجه الترمذي في السنن كتاب العلم ، باب الحث على تبليغ السماع ، حديث رقم (٢٦٥٧) عن ابن مسعود ، وقال أبو عيسى : حسن صحيح.

الله تعالى أن يجزل به النفع ، وأن يكتب له القبول عنده وعند عباده .
وأن يجمعه عملاً خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يكتب لي به الأجر
والثوبة.

إنه علي كل ما يشاء قدير

وسلام علي المرسلين ، والحمد لله رب العالمين .

دكتور

رمضان مبروك

تمهيد

مما دعاني إلي الكتابة في هذا الموضوع هو أهميته في هذا العصر، فقد رأيت بعض الخطباء والوعاظ وغيرهم ممن يعملون في حقل الدعوة إلى الله أنهم يدرجون كلامهم أو كلام غيرهم في كلام النبي ﷺ، وهذا من الخطورة بكان فالنص النبوي له جلالته وله قدسيته تجب المحافظة عليها، وإدراج أى لفظ فيه - كما سأبين من خلال البحث - يؤدي إلي القول علي رسول الله ﷺ ما لم يقله، وهذا لا شك يدخل في دائرة الوضع - ما لم يبين أو يفصل - ومن هنا كانت أهمية البحث في هذا الموضوع؛ إذ من خلاله نستطيع أن نحافظ علي النص النبوي كما ورد، ونميز من خلاله بين كلامه ﷺ وكلام غيره من البشر.

لذا قمت بجمع ما تيسر لي في هذا الموضوع ثم جعلته في عدة مباحث صدرتها بتمهيد وختمتها بخاتمة.

ففي التمهيد تحدثت فيه عن أهمية الموضوع وسبب اختياري له، ثم ذكرت عرضا سريعا لموضوعات البحث.

وفي المبحث الأول عرّفت الإدراج في اللغة وفي اصطلاح المحدثين، وفي المبحث الثاني ذكرت فيه دواعي الإدراج، وفي المبحث الثالث بيّنت القواعد التي وضعها العلماء لمعرفة المدرج، وفي المبحث الرابع قسمت الإدراج إلى قسمين مدرج السند ومدرج المتن، وفصلت القول في ذلك، وفي المبحث الخامس ذكرت نماذج من الحديث المدرج

مع بيان اللفظ المدرج ومن أدرجة، وفي المبحث السادس تكلمت عن أشهر ما صنف في الحديث المدرج ، وأما المبحث السابع فقد خصصته للحديث عن كتاب الفصل للوصل للخطيب البغدادي باعتباره المصنف الوحيد في هذا الموضوع، وأما المبحث الثامن والأخير فقد ذكرت فيه ما قاله العلماء في حكم الإدراج، وفي الخاتمة سجلت أهم النتائج وبعض التوصيات ، ثم ذيلت البحث بذكر أهم المراجع التي استقيت منها مادة البحث، وبعد:

فإن كنت قد وفقت في بحثي هذا فمرجع ذلك إلى فضل الله ونوفيقه، وهذا ما أسعي إليه، وإن كان من تقصير-وهو واقع لا محالة-- فهذا شأن أي عمل بشري ، أرجو من الله الصفح والعفو.
وصل اللهم علي سيدنا محمد وعلي آل وصحبه وسلم تسليما
كثيرا.

دكتور/رمضان مبروك

المبحث الأول تعريف المدرج

تعريف المدرج:

لغة: اسم مفعول من أدرجت الشيء في الشيء إذا أدخلته فيه وضمته إياه.

والإدراج: الطى والإرسال^(١).

وفى المعجم الوجيز: درج الشيء في الشيء أدخله في أثنائه، وأدرج الشيء في الشيء: أدخله فيه^(٢).

وجاء فى لسان العرب، الإدراج: لف الشيء في الشيء، وأدرجت المرأة صبيها في معاوزها، والدرج: لفى الشيء، يقال: درجته وأدرجته ودرجته، والرباعي أفصحها، ودرج الشيء في الشيء يدرجه درجاً، وأدرجه: طواه وأدخله، ويقال، لما طويته: أدرجته؛ لأنه يطوى على وجهه، وأدرجت الكتاب: طويته، ورجل مدارج: كثير الإدراج للثياب^(٣).

والمدرجات جمع مدرج، جعلوه من أقسام الحديث نظراً لما أدرج فيه^(٤).

(١) التوقيف على مهمات التعاريف ١/ ٤٥.

(٢) المعجم الوجيز: ٢٢٤.

(٣) لسان العرب ٢/ ٢٢٩ فصل الجيم باب الدال.

(٤) التقارير السنوية ١/ ٩٤.

اصطلاحاً : هو أن تزداد لفظة في متن الحديث من كلام الراوي فيحسبها من يسميها مرفوعة في الحديث، فيرويها كذلك، قاله ابن كثير (١).

أو هو ما غير سياق إسناده أو أدخل في متنه ما ليس منه بلا فصل (٢). وقد عرفه الشيخ أحمد شاكر تعريفاً مختصراً فقال: هو ما كانت فيه زيادة ليست منه (٣).

قال السخاوي: المدرج هو زيادة تقع في المتن من صلة بأخره أو غيرها من أوله أو أثنائه بدون فصل لها عنه، ونحوه كأن يسوق سنداً ثم يعرض عارض فيقول كلاماً من قبل نفسه فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد فيرويه عنه كذلك (٤).

وعرفه الزبيدي بأنه : مخالفة بتغيير سياق السند بأن يروى متينين مختلفين لهما أسنادان بواحد، أو يروى أحدهما ويزيد فيه من الآخر ما ليس في الأول، ونحو ذلك من الصور؛ فمدرج السند، أو بمدرج موقوف من كلام الصحابي بمرفوع من كلام النبي ﷺ (٥).
وقيد قيده بعضهم بأنه : ما كان في العقب (٦).

(١) مختصر علوم الحديث: ٧٣.

(٢) نيسير مصطلح الحديث: ٧٦.

(٣) الباحث الحديث: ٧٤.

(٤) التوضيح الأبهري: ٦٩/١.

(٥) بلغة الأريب: ١٩٤/١.

(٦) هذه هي الصورة الثالثة من صور مدرج المتن، وهي أن يكون الإدراج في آخر الحديث.

قال ابن الصلاح في تعريفه أن يذكر الصحابي أو من بعده عقب ما يرويه إلي آخره .. هكذا قيده العقب (١).

ما الذي حمل بعضهم علي عدم تخصيصه بالآخر؟

كان الدافع لهم علي عدم تخصيصه - أي مدرج المتن - بآخر الخبر تجويز كون التقديم والتأخير من الراوى لظنه الرفع في الجميع ، واعتماده الرواية بالمعنى؛ فبقي المدرج حيثنذ في أول الخبر ، وأثنائه بخلاف قبل ذلك.

قال السخاوى في شرح ألفية الحديث: وإلى نحوه أشار الناظم في شرح الترمذي ، وقال : إن الراوى رأي أشياء متعاطفة فقدم وأخر لجواز ذلك عنده ، وصار الموقوف لذلك أول الخبر أو وسطه ، ثم قال: وبالجملة فقد قال شيخنا: إنه لا مانع من الحكم علي ما في الأول أو الآخر أو الوسط بالإدراج إذا قام الدليل المؤثر غلبة الظن ، وقد قال أحمد : كان وكيع يقول في حديث - يعني كذا وكذا وربما طرح - ويعني ذكر التفسير في الحديث ، وكذا كان الزهري يفسر الأحاديث كثيراً ، وربما أسقط أداة التفسير ، فكان بعض أقرانه دائماً يقول له: أفصل كلامك من كلام النبي ﷺ إلي غير ذلك من الحكايات (٢).

(١) النكت علي مقدمة ابن الصلاح : ٤٢١/١.

(٢) فتح المغيب : ٢٤٧/١.

المبحث الثاني

دواعي الإدراج

ويقصد بها الأسباب والمبررات التي تدفع الراوي إلي أن يدخل في حديث رسول الله ﷺ ما ليس منه.

ودواعي الإدراج كثيرة، أجمل منها ما يلي:

- ١- منها ما يكون تفسيراً لبعض الألفاظ الغريبة في متن الحديث.
 - ٢- ومنها ما يكون بياناً لحكم شرعي يمهّد له الراوي بقول النبي ﷺ وهذا النوع غالباً ما يقع في أول المتن.
 - ٣- ومنها ما يكون استنباطاً لحكم شرعي من حديث النبي ﷺ، وهذا النوع غالباً ما يكون في وسط المتن أو في آخره.
- وهذه الأنواع تعتبر مسوغات للراوي أن يدرج لها في الحديث، حتى وإن كانت منه عمداً.
- قال الإمام النووي: إن ما أدرج لتفسير غريب لا يمنع؛ ولذلك فعله الزهري، وغير واحد من الأئمة^(١).
- ويدخل في معناه ما كان لبيان أو استنباط حكم شرعي.

(١) تدريب الراوي: ٣٤٧/١.

المبحث الثالث

كيف يعرف الإدراج

والطريق إلي معرفة المدرج صعب للغاية - خاصة - إذا كان ذلك في أول المتن أو في وسطه.

قال ابن دقيق العيد: والطريق إلي الحكم بالإدراج في الأول، أو الأثناء صعب - لا سيما - إن كان مقدماً علي اللفظ المروى ، أو معطوفاً عليه بواو العطف^(١).

ولا يمكن التوصل إليه إلا من وجوه:

الوجه الأول: استحالة أن يكون ذلك اللفظ المدرج قاله النبي ﷺ نحو حديث (الطيرة شرك وما منا إلا ولكن الله يذهب بالتوكل)^(٢).

فإن عبارة (وما منا إلا ...) زادها الرواوي، وهو الصحابي الجليل سيدنا عبد الله بن مسعود، إذ لا يصح أن يضاف إلي النبي ﷺ شئ من الشرك.

قال الترمذي تعقياً علي هذا الحديث في السنن: روى شعبة أيضاً عن سلمة هذا الحديث . قال سمعت محمد بن إسماعيل يقول : كان

(١) تدريب الراوي: ٣٤٤/١.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الكهانة والتنظير - باب في الطيرة حديث رقم (٣٩١٠) عن عبد الله بن مسعود، والترمذي في السنن - كتاب السير - باب ما جاء في الطيرة - حديث رقم (١٦١٤) - عن ابن مسعود: وقال أبو عيسى : حسن صحيح ، وابن ماجه في السنن - كتاب الطب - باب ما كان يعجبه النعال ويكره الطيرة حديث رقم (٣٥٣٨) والإمام أحمد في مسنده ٣٨٩/١.

سليمان بن حرب يقول في هذا الحديث (وما منا ولكن الله يذهب بالتوكل) قال سليمان : هذا عندي قول عبد الله بن مسعود (وما منا)^(١).

قال الخطابي : معناه إلا من قد يعتريه الطيرة ويسبق إلي قلبه الكراهة فيه فحذف اختصاراً للكلام، واعتماداً علي فهم السامع^(٢).

ومنه حديث أبي هريرة رضى الله عنه : (للعبد المملوك أجران - والذي نفسى بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج ، وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك)^(٣).

فحديث الرسول ﷺ ينتهى عند قوله : (أجران) غير أن أبا هريرة رضى الله عنه وضع هذين الأجرين بقسمه بتمنى الرق، ومثل هذه الأمنية يستحيل أن تصدر منه ﷺ وهي تمنى الرق، وهو الذى دعا إلي تحرير الرقيق.

فضلاً عن أن أمه ﷺ توفيت وهو صغير فلا يمكن قطعاً أن تكون هذه العبارة قالها ﷺ^(٤).

قال ابن حجر: جزم الداروردي وابن بطلال وغير واحد بأن ذلك

(١) سنن الترمذى : ٥٦١/٣ ط دار الحديث.

(٢) معالم السنن للخطابي بهامش سنن أبي داود: ١٦٨٣/٤، ط دار الحديث.

(٣) أخرجه البخارى في صحيحه في كتاب الخصومات - باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده - حديث رقم (٢٥٤٨).

(٤) الباعث الحثيث : ٧٥ باختصار ونصرف.

مدرج من قول أبي هريرة^(١).

وقد أخرج الحديث مسلم في صحيحه مع فصل قول أبي هريرة عن قول النبي ﷺ ولفظه: (للعبد المملوك المصلح^(٢)) أجران والذي نفس أبي هريرة بيده، لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك...^(٣).

الوجه الثاني: أن يصرح الصحابي راوي الحديث بأنه لم يسمع تلك الجملة المدرجة من النبي ﷺ، نحو حديث ابن مسعود قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول كلمة (من جعل لله ندرا دخل النار) وأخرى أقولها (من مات لا يجعل لله ندا دخل الجنة)^(٤).

الوجه الثالث: أن يورد الراوي العبارة المدرجة مفصولة عن المتن المرفوع، بأن يضيفها إلي فائلها، ويعين المزيد والمزيد عليه مثاله قول ابن مسعود بعد روايته حديث النبي ﷺ في التشهد: (فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد)^(٥).

(١) فتح الباري ٥/ ١٩٥ ط دار المنار.

(٢) معني المصلح هو الناصح لسيدته، والقائم بعبادة ربه المتوجهة عليه، وإن له أجرين؛ لقيامه بالحقين، ولانكساره بالرق، مختصر شرح النووي علي مسلم ١/ ١٢٨٥.

(٣) صحيح الإمام مسلم كتاب الإيمان- باب ثواب العبد وأجره، حديث رقم ٤٤ (١٦٦٥) عن أبي هريرة.

(٤) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه- كتاب الإيمان- باب من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة، حديث رقم ١٥٠ (٩٢) عن عبد الله بن مسعود.

(٥) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الصلاة- باب التشهد- حديث رقم (٩٧٠) عن عبد الله ابن مسعود، والإمام أحمد في مسنده ١/ ٤٢٢، وقال الشيخ أحمد شاكر: إسناده صحيح (٤٠٠٦)

فهذه العبارة مدرجة، وقد قطعت بإدراجها رواية شباة بن سوار عن ابن مسعود، إذ قال : عبد الله (فإذا فعلت ذلك ..) الحديث رواه الدارقطني،^(١) وقال فيه : حدثنا أبو بكر النيسابوري، ثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، ثنا حجاج بن رشدين عن حيوة عن ابن عجلان، وحدثنا أبو بكر ثنا أحمد بن منصور، ثنا ابن أبي مريم، ثنا يحيى بن أيوب، حدثني ابن عجلان عن الحسن بن الحر بإسناده مثله ، ورواه زهير بن معاوية ، عن الحسن بن الحر ، فزاد في آخره كلاماً وهو قوله : (إذا قلت هذا أو فعلت هذا ، فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد) فأدرجه بعضهم عن زهير في الحديث، ووصله بكلام النبي ﷺ وفصله شباة عن زهير، وجعله من كلام عبدالله بن مسعود ، وقوله أشبه بالصواب من قول من أدرجه في حديث النبي ﷺ ؛ لأن ابن ثوبان رواه عن الحسن بن الحر كذلك ، وجعل آخره من قول ابن مسعود، ولاتفاق حسين الجعفي وابن عجلان ومحمد بن أبان في روايتهم، عن الحسن بن الحر علي ترك ذكره في آخر الحديث، مع اتفاق كل من روي التشهد عن علقمة وعن غيره عن عبد الله بن مسعود علي ذلك والله أعلم^(٢).

وفي حديث آخر^(٣) ، قال الدارقطني : وأما شباة عن زهير ، فحدثنا إسماعيل بن محمد الصفار، ثنا الحسن بن مكرم ، ثنا شباة بن سوار ،

(١) سنن الدارقطني كتاب الصلاة - باب صفة التشهد ووجوبه - حديث رقم (١٣١٩).

(٢) سنن الدارقطني : ١ / ٣٤٥ . ط دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان .

(٣) الحديث في سنن الدارقطني في كتاب الصلاة - باب صفة التشهد برقم (١٣٢٠).

ثنا أبو خيثمة زهير بن معاوية، ثنا الحسن بن الحر، عن القاسم بن مخيمرة، قال أخذ علقمة بيدي، قال: وأخذ عبد الله بن مسعود بيدي، قال أخذ رسول الله ﷺ بيدي فعلمني التشهد... ثم ذكر الحديث).

ثم قال الدارقطني: شبابة ثقة، وقد فصل آخر الحديث، وجعله من قول ابن مسعود، وهو أصح من رواية من أدرج آخره في كلام النبي ﷺ والله أعلم، وقد تابعه غسان بن الربيع وغيره فرووه عن ابن ثوبان، عن الحسن بن الحر كذلك، وجعل آخر الحديث من كلام ابن مسعود، ولم يرفعه إلي النبي ﷺ (١).

وقد أخرجه الدارقطني مفصلاً مبيناً في الحديث رقم (١٣٢١)، (١٣٢٢).

الوجه الرابع: أن ينص عليه بعض العلماء المطلعين المتضلعين في مجال الحديث وعلومه، وأصبحت لهم ملكة من خلال ممارستهم لحديث رسول الله ﷺ. يميزون بها بين ما يمكن أن يكون من حديثه ﷺ وما يكون من غيره

وقد أجمل ذلك الإمام النووي بقوله: "(يدرك ذلك - أي الإدراج - بوروده منفصلاً في رواية أخرى، أو بالتنقيص علي ذلك من الراوي أو بعض الأئمة المطلعين، أو باستحالة كونه ﷺ يقول ذلك (٢))."

(١) سنن الدارقطني ١/ ٣٤٥، ٣٤٦، ط دار الكتب العملية - بيروت - لبنان.

(٢) تدريب الراوي: ١/ ٢٤٠.

قال السخاوي: واعلم أن الطريق لمعرفة الإدراج إما باستحالة إضافته إلي النبي ﷺ كقول أبي هريرة في حديث: (للعبد المملوك أجران) ما نصه (والذي نفسى بيده لولا الجهاد في سبيل الله وبر أمي لأحييت أن أموت وأنا مملوك)^(١).

أو قول ابن مسعود كما جزم به سليمان بن حرب في حديث (الطيرة شرك) ما نصه (وما منا إلا ...) ^(٢).

أو بتصريح صحابي بأنه لم يسمعه من النبي ﷺ كحديث ابن مسعود: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (من جعل لله ندا دخل النار)، قال وأخرى أقولها ولم أسمعها منه (من مات لا يجعل لله ندا أدخله الجنة)^(٣).

أو بتصريح لبعض الرواة بالفصل بإضافته لقائله^(٤).

متى يتقوى الفصل؛

ويتقوى الفصل باقتصار بعض الرواة علي الأصل كحديث التشهد وثالثها أكثرها.

وما أحسن صنيع مسلم حيث أخرج حديث عبد الأعلى بن داود عن الشعبي عن علقمة عن ابن مسعود في مجئ داعي الجن إلي النبي ﷺ وذهابه معهم وقراءته عليهم القرآن قال ابن مسعود: فانطلق بنا

(١) سبق تخريجه في ص ١٣.

(٢) سبق تخريجه في ص ١١.

(٣) سبق تخريجه في ص ١٣.

(٤) فتح المنيث: ١/٢٤٦.

فأرانا أثار نيرانهم ، وسألوه الزاد فقال: لكم كل عظم إلي آخره ثم رواه من جهة إسماعيل بن إبراهيم عن داود وقال بسنده إلي قوله : (وأثار نيرانهم) فقال الشعبي : وسألوه الزاد إلي آخره فبين أنه من قول الشعبي منفصلاً من حديث عبد الله ، ثم رواه من حديث عبد الله بن إدريس عن داود به ، دون ذكر وسألوه إلي آخره لا متصلاً ولا منفصلاً، ولكن الحكم للإدراج بها مختلف في الأول قطعاً وبقاها بحسب غلبة الظن للناقد، بل أشار ابن دقيق العيد في الاقتراح إلي ضعفه حيث كان أول الخبر كقوله : قال رسول الله ﷺ (أسبغوا الوضوء) أو (من مس اثنييه) لا سيما وإن جاء ما بعده بواو العطف^(١).

(١) فتح المغيب : ٢٤٧/١.

المبحث الرابع

أقسام الإدراج

أقسام الإدراج:

قال الحافظ العراقي: النوع العشرون معرفة المدرج، وهو أقسام منها ما أدرج في حديث حديث رسول الله ﷺ من كلاً بعض رواته، بأن يذكر الصحابي أو من بعده عقب ما يرويه من الحديث كلاماً من عند نفسه إلى آخر كلامه ثم يقول هكذا اقتصر المصنف في هذا القسم من المدرج علي كونه عقب الحديث، وقد ذكر الخطيب في بعض المدرجات ما ذكر في أول الحديث أو في وسطه^(١).

وقال الصنعاني: أقسام «أربعة قسم في المتن وثلاثة في الإسناد هكذا قسمه ابن الصلاح وتبعه الزين، قال الحافظ ابن حجر: قد قسمه الخطيب الذي صنف فيه إلى سبعة أقسام^(٢).

وقال السخاوي: المدرج ويقع في السند والمتن ولكل منهم أقسام اقتصر ابن الصلاح في المتن علي أحدهما هو القول الملحق آخر الخبر المرفوع من قول راوٍ ما من رواته، إما الصحابي أو التابعي أو من بعده بلا فصل ظهر بين هذا الملحق يعزوه لقائله وبين كلام النبوة بحيث يتوهم أن الجميع مرفوع^(٣).

(١) التقييد والابضاح: ١/١٢٧.

(٢) توضيح الإنكار: ٢/٥٠.

(٣) فتح المغيث: ١/٢٤٤.

ونستطيع أن نستخلص مما سبق أن الإدراج ينقسم إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول : مدرج في السند . والقسم الثاني مدرج في المتن، ولكل منهما صور وأمثلة أذكرها فيما يلي من سطور.

القسم الأول : وهو مدرج الإسناد:

تعريفه : هو ما غير سياق إسناده ، ومدرج الإسناد في الحقيقة مرجعه إلى المتن ، وله صور كثيرة ، تبين لي من خلال الدراسة أن أهمها أربع صور:

الصورة الأولى : أن يكون الراوي سمع الحديث بأسانيد مختلفة فيرويه عنه راوٍ آخر فيجمع الكل علي إسناد واحد من غير أن يبين الخلاف^(١) أو أن يجمع راوٍ علي إسناد واحد حديثا في أسانيد مختلفة من غير أن يشير إلى اختلاف تلك الأسانيد في الأصل^(٢).

وقد صورها النووي بقوله: أن يسمع حديثا من جماعة مختلفين في إسناده أو متنه فيرويه عنهم باتفاق ، ولا يبين ما اختلف فيه ، ولفظة المتن فريدة هنا كأنه أراد بها ما تقدم من أن يكون المتن عنده بإسناده إلا طرفا منه^(٣).

قال العراقي: ومن أقسام المدرج أن يروي بعض الرواة حديثا عن

(١) الباعث الحديث : ٧٦.

(٢) المرجع السابق : ٨٢.

(٣) تدريب الراوي : ١ / ٣٤٤.

جماعة وبينهم في إسناده اختلاف فيجمع الكل علي إسناده واحد مما
اختلفوا فيه ، ويدرج رواية من خالفهم معهم علي الاتفاق^(١).

والأمثلة علي ذلك كثيرة منها ما رواه أبو عيسى الترمذى من طريق
ابن مهدي عن الثوري عن واصل الأحدب ومنصور والأعمش عن
أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود قال: قلت يا رسول
الله أي الذنب أعظم^(٢).

فأصل الرواية أن واصل الأحدب لا يذكر في روايته (عمرو بن
شرحبيل) ، وإنما يروي عن أبي وائل عن ابن مسعود مباشرة ، فذكر
(عمر بن شرحبيل) إدراج علي رواية منصور والأعمش ، وقد عرفنا
ذلك الإدراج من خلال رواية يحيى القطان عن الثوري ، فقد روي هذا
الحديث بإسنادين إلي واصل ، وليس فيهما الإدراج المذكور.

أحدهما : عن منصور ، والثاني : عن الأعمش ورواية القطان
أخرجها البخاري^(٣).

(١) هامش تدريب الراوى ٣٤٤/١ ، وقد ذكر نحوه السخاري في فتح المغيب ٢٤٩/١ ،

ونحوه في مقدمة الصلاح ص ٩٥ وما بعدها ، والمنهل الروى ٢٤١/١٠ .

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الديات - باب قوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَتَّخِذْ مَثَلًا مَّتَّعِدًا ﴾

برقم (٦٨٦١) عن ابن مسعود . ومسلم في كتاب الإيمان - باب كون الشرك أقيح الذنوب

حديث رقم ١٤١ (٨٦) عن ابن مسعود . والنسائي في كتاب تحريم الدم - باب ذكر عظم

الذنوب - حديث رقم (٤٠٢٤) عن ابن مسعود . والترمذى في كتاب التفسير - باب ومن

سورة الفرقان - حديث رقم (٣١٨٢) عن عبد الله بن مسعود ، وقال أبو عيسى : حديث

حسن صحيح .

(٣) تدريب الراوى : ٣٤٦/١ .

فالإسناد قد تعدد ولم يشر الراوي إلي تعدده ، فأوهم بذلك أن
واصلاً الأحذب روي عن عمرو بن شرحبيل عن منصور والأعمش
وهو غير (١)، وقد بين الإسنادين معا يحيى بن سعيد القطان في روايته
عن سفيان وفصل أحدهما عن الآخر، رواه البخاري في صحيحه (٢)
عن عمرو بن علي عن يحيى وعن سفيان عن منصور والأعمش
كلاهما عن أبي وائل عن عمر عن عبد الله وعن سفيان عن واصل
عن أبي وائل عن عبد الله من غير ذكر عمرو (٣) قال : عمرو بن علي
فذكرته لعبد الرحمن وكان حدثنا عن سفيان عن الأعمش ومنصور
وواصل عن أبي وائل عن عمرو، فقال : دعه.

قال العراقي : لكن رواه النسائي عن بندار عن ابن مهدي عن سفيان
عن واصل وحده عن أبي وائل عن عمرو فزاد في السند عمراً من غير
ذكر أحد (أى ذكر أحد أدرج عليه رواية واصل) وكأن ابن مهدي لما
حدثه به عن سفيان عن منصور والأعمش وواصل بإسناد واحد ظن
الرواة عن ابن مهدي اتفاق طرقهم ، فاقصر علي أحد شيوخ
سفيان (٤)، قال العراقي : ولهذا لا ينبغي لمن يروي حديثاً بسنده فيه
جماعة في طبقة واحدة مجتمعين في الرواية عن شيخ واحد أن يحذف

(١) الباحث الحديث : ٨٣.

(٢) صحيح البخارى - كتاب الديات والمحاريب - باب قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا
مُتَعَمِّدًا ﴾ برقم (٦٨٦١) عن عبد الله بن مسعود.

(٣) هو عمرو بن شرحبيل.

(٤) تدريب الراوى : ٣٤٧/١.

بعضهم لاحتمال أن يكون اللفظ في السند أو المتن لأحدهم، وحمل رواية الباقر عليه، فرمما كان من حذفه هو صاحب ذلك اللفظ^(١).

قال السخاوي بعد أن ساق الحديث : فإن عمرا هو ابن شرحبيل أبو ميسرة أحد الكبار من التابعين، عند واصل فقط بين شيخه شقيق - هو ابن سلمة - أبو وائل أحد كبار التابعين أيضا بل هو ممن أدرك النبي ﷺ لكن لم يره - وبين ابن مسعود سقط، وزاده الأعمش بنقل الهمزة، وكذا منصور بن المعتمر حيث رواه عن شقيق، فلما رواه الثوري حسبما وقع من حديث ابن مهدي ومحمد بن كثير عنه عن الثلاثة أعني واصل والأعمش ومنصور أثبتة في روايتهم، وصارت رواية واصل مدرجة علي رواية الآخرين، ومن رواه عن واصل بحذف سعيد بن مسروق وشعبة ومالك بن مغول ومهدي بن ميمون بل رواه عمرو بن علي الفلاس عن يحيى بن سعيد القطان عن الثوري نفسه بالتفصيل المذكور ، قال الفلاس ، فذكرت ذلك لابن مهدي يعني لكونه خلاف ما كان حدثه بل وحدث غيره به ، فقال : دعه دعه ، فقوله دعه يحتمل أنه أمر بالتمسك بما حدثه به ، وعدم الالتفات لخلافه ، ويحتمل أنه أمر بترك عمرو من حديث واصل لكونه تذكر أنه هو الصواب أو لكونه كان عنده محمولا علي رفيقيه ، فلما سأله عنه بانقراده أخبره بالواقع.

لكن يعكر عليه رواية بندار عن ابن مهدي عن الثوري عن واصل

(١) هامش تدريب الراوي: ٣٤٧/١.

وحده بإثباته. وإن أمكن الجواب عنه بأن ذلك من تصرف بعض الرواة حيث ظن من رواية ابن مهدي - حديث الثلاثة بالإثبات اتفاق طرفهم، ولزم من ذلك أنه لما رواه من طريق واصل خاصة أثبتته بناء علي ما ظنه وذلك غير لازم، ولهذا لا ينبغي كما سيأتي التنبيه عليه في اختلاف ألفاظ الشيوخ لمن يروي حديثا من طريق جماعة عن شيخ أن يحذف بعضهم ، بل يأتي به عن جميعهم لاحتمال أن يكون اللفظ سندا أو متناً لأحدهم الذي ربما يكون هو المحذوف، ورواية من عداه محمولة عليه علي أنه قد اختلف علي الأعمش أيضا في إثباته عمرو وحذفه، وبالجملة فهو في هذا المثال من المزيد في متصل الأسانيد لكون شقيق روي عن كل من عمرو وابن مسعود، لكن قد يتضمن ارتكاب مثل هذا ، لصيغ إبهام وصل مرسل أو اتصال منقطع ، وما أحسن محافظة الإمام مسلم علي التحري في ذلك وكذا شيخه الإمام أحمد^(١).

الصورة الثانية :

أن يكون الحديث عند أحد الرواة بإسناد ولديه حديث آخر بغير ذلك الإسناد، فيأتي راو يروي عنه أحد الحديثين بإسناده، ويدرج فيه الحديث الآخر من غير بيان^(٢).

وبعبارة أخرى : أن يكون عنده متان مختلفان بإسنادين مختلفين فيرويها بأحدهما، أو يروي أحدهما بإسناده الخاص به ، ويزيد فيه

(١) فتح المغيب: ٢٤٩/١، ٢٥٠، ٢٥١، وينظر في مقدمة ابن الصلاح ، والشذا

الصباح: ٢١٦/١، ٢١٧.

(٢) التوضيح الأبهري: ٦٥/٣.

من المتن الآخر ما ليس في الأول، ومنه أن يسمع الحديث من شيخه إلا طرفاً منه قد سمعه بواسطة غيره فيرويه تاماً بحذف الوسطة^(١).

قال السخاوي: ومنه وهو ثاني الثلاثة أن يدرج من الراوي بعض حديث مسنده في حديث غيره، وهما عند راوٍ واحد أيضاً لكن مع اختلاف السند جميعه فيهما^(٢).

وقال غيره: أن يدرج في متن حديث بعض متن حديث آخر مخالف للأول في الإسناد^(٣).

وعند ابن جماعة: أن يكون عنده متنان بإسنادين، أو طرف من متن بسند غير سنده فيرويها معا بسند واحد^(٤).

ومن الأمثلة علي ذلك حديث سعيد بن أبي مريم عن مالك عن الزهري عن أنس مرفوعاً (لا تباغضوا ولا تحسدوا، ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخواناً، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال)^(٥).

فابن أبي مريم أدرج في هذا الحديث عبارة ليست منه، وإنما هي من

(١) تدريب الراوي: ١/٣٤٤، ٣٤٥.

(٢) فتح المغيب: ١/٢٤٩.

(٣) مقدمة ابن الصلاح: ٩٧ والشاذ الفياح: ١/٢١٧.

(٤) المنهل الروي: ١/٥٣.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب الأدب - باب الهجرة - حديث رقم (٦٠٧٦)، ومسلم في صحيحه كتاب البر - باب النهي عن التحاسد والتباغض والتدابير - حديث رقم ٢٣، ٢٤ (١٥٥٩) عن أنس. وأبو داود في سننه كتاب الأدب - باب فيمن يهجر أخاه المسلم - حديث رقم (٤٩١٠) عن أنس.

حديث آخر له إسناده آخر عن مالك عن أبي الزناد عن أبي الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً، وهذه العبارة هي: «ولا تنافسوا» المعروفة في السند الآخر كما في الصحيحين والموطأ^(١).

قال السخاوي: حديث: (ولا تنافسوا حيث أدخل في متن (ولا تباغضوا) المرفوع الثابت عن مالك عن الزهري عن أنس بلفظ (لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا) فقط، فلفظ (ولا تنافسوا) مدرج فيه، قد نقل من متن (لا تجسوا) - بالجيم والحاء - المرفوع الثابت عن مالك أيضاً عن أبي الزناد الأعرج عن أبي هريرة بلفظ الظن (إياكم والظن، فإنه أكذب الحديث ولا تجسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا) أدرجه - أي (ولا تنافسوا) في السند الأول من الثاني ابن أبي مريم - هو الحافظ أبو محمد سعيد بن محمد بن الحكم الجمحي المصري شيخ البخاري، إذ أخرجه أي رواه عن مالك، وصيرهما بإسناد واحد، وهو وهمٌ منه كما جزم به الخطيب وصرح هو وابن عبد البر معاً بأنه خالف بذلك جميع الرواة عن مالك في الموطأ وغيره.

وكذا قال حمزة الكتاني: لا أعلم أحداً قالها عن مالك في حديث أنس وغيره قلت وكذا أدرجها عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري، وخالف الحفاظ من أصحاب الزهري، ولكن إنما يتم التمثيل في هذا القسم بحديث مالك^(٢).

(١) التوضيح الأبهري: ٦٥/٣.

(٢) نتج المغيب: ٢٤٩/١، وينظر مقدمة ابن الصلاح: ٩٧، والشذا الفياح: ٢١٧/١.

الصورة الثالثة:

قال السخاوى : ومنه أي المدرج وهو الأول من ثلاثة أقسام ذكرها ابن الصلاح في السند جمع ما أتى كل طرف منه عن رواته بإسناد غير إسناد الطرف الآخر بواحد سلف من المسندين^(١).

وبعبارة أخرى : أن يكون متن الحديث عند الراوي له بإسناد إلا طرفاً منه فإنه عنده بإسناد ثان فيدرجه من رواه عنه علي الإسناد الأول ويحذف الإسناد الثاني، ويروي جميعه بالإسناد الأول^(٢).

وبعضهم أدخلها في الصورة الثانية.

ومن الأمثلة عليه حديث وائل هو ابن حجر في صفة الصلاة النبوية الذي رواه زائدة وابن عيينة وشريك جميعاً عن عاصم بن كليب عن أبيه عنه قد أدرج من بعض رواته في آخر هذا السند، ثم جتتهم بعد ذلك بزمان فيه برد شديد فرأيت الناس عليهم جل الثياب تحرك أيديهم تحت الثياب، وما اتحد شيخ عاصم في الجملتين بل الذي عنده بهذا السند صفة صلاة النبي ﷺ.

وأما الجملة الثانية ، فإنما رواها عن عبد الجبار بن وائل عن بعض أهله عن وائل بينهما واسطتان بخلاف الأول كذا فصلهما زهير بن معاوية وأبو بدر شجاع بن الوليد، ورجح روايتهما موسى بن هارون البغدادي الفقيه الحافظ ، وقضي علي الأول وهو جمعهما بسند واحد،

(١) فتح المغيب : ٢٤٨/١.

(٢) مقدمة ابن الصلاح : ٩٦، ٩٧ ، وينظر : الشذا الفياح : ٢١٦/١.

بالوهم ، وقال ابن الصلاح إنه الصواب^(١).

قال ابن الصلاح : والصواب رواية من روي عن عاصم بن كليب بهذا الإسناد صفة الصلاة خاصة ، وفصل ذكر رفع الأيدي عنه فرواه عن عاصم عن عبد الجبار بن وائل عن بعض أهله عن وائل بن حجر^(٢).

والحديث رواه أبو داود من رواية زائدة وشريك^(٣).

والنسائي من رواية سفيان بن عيينة ، كلهم عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل ابن حجر.

وجملة (ثم جئتهم بعد ذلك في زمان فيه برد شديد فرأيت الناس عليهم جل الثياب. وتحرك أيديهم تحت الثياب) مدرجة علي عاصم بهذا الإسناد، لأنها من رواية عاصم عن عبد الجبار بن وائل عن بعض أهله عن وائل كما رواه مبينا زهير بن معاوية ، وأبو بدر شجاع بن الوليد ، فميزا قصة تحريك الأيدي وفصلها من الحديث ، وذكرها إسنادها.

قال الشيخ أحمد شاکر : وهذا المثال فصله بعضهم عن الذي قبله وجعلهما نوعين ، والصواب أنهما من نوع واحد^(٤).

(١) فتح المنبث: ٢٤٨/١.

(٢) مقدمة ابن الصلاح: ٩٧، وينظر: الشذ الفياح: ٢١٦/١، ٢١٧.

(٣) الباعث الحديث: ٧٦.

(٤) الباعث الحديث: ٧٦.

الصورة الرابعة:

صورتها أن يحدث الشيخ فيسوق الإسناد ثم يعرض له عارض
فيقول كلاما من عنده فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن
ذلك الإسناد فيرويه عنه كذلك.

قال السخاوي: ومن أقسام مدرج الإسناد أيضا وهو رابع أو
خامس أن لا يذكر المحدث متن الحديث، بل المسوق إسناده فقط ثم
يقطعه قاطع فيذكر كلاما فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو
متن ذلك الإسناد^(١).

ومن الأمثلة عليه الحديث الذي رواه ابن ماجه عن إسماعيل
الطلحي عن ثابت بن موسى الزاهد عن شريك عن الأعمش عن أبي
سفيان عن جابر مرفوعا: (من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه
بالنهار)^(٢).

وأصل القصة أن ثابت بن موسى دخل علي شريك بن عبد الله
القاضي، وهو يملي ويقول: (حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر
قال: قال رسول الله ﷺ ..) فلما نظر إلى ثابت قال: (من كثرت
صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار) وقصد بذلك ثابتا لزهده وورعه
فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد فكان يحدث به^(٣).

(١) فتح المغيب: ٢٥١/١.

(٢) أخرجه ابن ماجه في السنن - كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في قيام الليل - حديث رقم
(١٣٣٣) عن جابر.

(٣) فتح المغيب: ٢٥١/١، وينظر الباعث الحثيث: ٧٧.

قال البوصيرى فى الزوائد: معنى الحديث ثابت بموافقة القرآن وشهادة التجربة، لكن الحفاظ على أن الحديث بهذا اللفظ غير ثابت، وأخرج البيهقى فى الشعب عن محمد بن عبد الرحمن بن كامل، قال: قلت لمحمد بن عبد الله بن عمير، ما تقول فى ثابت بن موسى؟ قال شيخ له فضل وإسلام ودين وصلاح وعبادة، قلت: ما تقول فى هذا الحديث؟ قال: غلط من الشيخ، وأما غير ذلك فلا يتوهم عليه^(١).

وهذا النوع ذكره ابن الصلاح فى نوع الموضوع وجعله شبه وضع من غير تعمد، وتبعه على ذلك النووى والسيوطى، وذكره فى المدرج أولى، وهو به أشبه كما صنع الحفاظ ابن حجر^(٢).

الصورة الخامسة:

أن يكون المتن عند راويه عن شيخ له إلا بعضه، فإنما هو عنده بواسطة بينه وبين ذلك الشيخ فى درجه الرواج عنه بلا تفصيل كحديث إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس فى قصة العرنيين، وأن النبى ﷺ قال لهم: (لو خر جثم إلي إبلنا فشربتم من ألبانها وأبوالها) فإن لفظه وأبوالها إنما سمعها حميد من قتادة عن أنس كما بينه محمد بن أبى عدي، ومروان بن معاوية، ويزيد بن هارون وأخرون أو روه عن حميد عن أنس بلفظ (فشربتم من ألبانها) فعندهم قال حميد: قال: قال قتادة عن أنس (وأبوالها) فرواية إسماعيل عاي هذا فيها إدراج

(١) هامش سنن ابن ماجه ١/٥٠٢، ط دار الحديث، القاهرة.

(٢) الباحث الحديث: ٧٧.

يتضمن تدليسا^(١).

وبعضهم أدخل هذه الصورة في الصورة الثانية وجعل المثال السابق ضمن أمثلتها.

قال الشيخ أحمد شاكر : ويدخل في هذا النوع ما إذا سمع الحديث من شيخه إلا قطعة منه سمعها عن شيخه بواسطة فيروي الحديث كله عن شيخه ويحذف الواسطة^(٢).

(١) فتح المغيث : ١/٢٤٨، ٢٤٩.

(٢) الباعث الخبيث: ٧٧.

القسم الثاني

مدرج المتن

قصر كثير من قدامي المحدثين مدرج المتن علي ما أدرج في آخره - وهي الصورة الثالثة منه - وبعضهم جعل ما أدرج في الأول والأثناء قلب لما للمدرج في الآخر.

ففي تدريب الراوي هو أن يذكر الراوي عقب الحديث كلاما لنفسه أو لغيره ، فيرويه من بعده متصلا بالحديث من غير فصل فيتوهم أنه من تنمة الحديث المرفوع (١).

وقال صاحب التقييد: قوله وهو أقسام منها ما أدرج في حديث رسول الله ﷺ من كلام بعض رواه بأن يذكر الصحابي أو من بعده عقب ما يرويه من الحديث كلاما من عند نفسه إلي آخر كلامه.

هكذا اقتصر المصنف في هذا القسم من المدرج علي كونه عقب الحديث وقد ذكر الخطيب في بعض المدرجات ما ذكر في أول الحديث أو في وسطه (٢).

فالذي في الأول نحو حديث اسبغوا الوضوء، والذي في الأثناء نحو حديث « من مس ذكره.. » وسيأتي الكلام - إن شاء الله - عن هذين الحديثين بالتفصيل في موضعهما.

وقد أشار السخاوي إلي الأقسام الثلاثة لمدرج المتن - لكنه جعل ما

(١) تدريب الراوي ١/ ٣٤٠ بتصرف.

(٢) التقييد والابضاح ١/ ٢١٦، وينظر النكت علي مقدمة ابن الصلاح ١/ ٢٤١.

كان في الأول والوسط قلب لما كان في الآخر ، إذ يقول: ومن المدرج
بما هو من أقسام المتن أيضا مدرج قبل أي: قبل الآخر بأن يكون في
أوله أو في أثنائه قلب بالنسبة لما الإدراج في آخره ولكل منهما
أمثلة^(١) وقال في التوضيح : هو زيادة تقع في المتن من صلة بآخره أو
غيرها من أوله وأثنائه بدون فصل لها عنه^(٢).

لذا نرى كثيراً من المحدثين يعرفونه تعريفاً جامعاً للأقسام الثلاثة.
فقد عرفه بعضهم بقوله : هو أن يدخل في حديث رسول الله ﷺ
شيء من كلام بعض الرواة^(٣).

وقال آخر : هو ما أدخل في متنه ما ليس منه بلافصل^(٤).
وقد عرفه الزبيدي بأنه: ما كان بدمج موقوف من كلام الصحابي
بمرفوع من كلام رسول الله ﷺ أول الحديث أو آخره أو وسطه^(٥).
ما الذي حمل بعضهم علي عدم تخصيص المدرج بالآخر:

سبق أن ذكرت قبل ذلك أن الذي حمل بعضهم علي عدم
تخصيصه بآخر الخبر تجويز كون التقديم والتأخير من الراوي لظنه
الرفع في الجميع ، واعتماده الرواية بالمعنى فبقى المدرج حينئذ في أول
الخبر ، وأثنائه بخلاف قبل ذلك.

(١) فتح المغنيث : ١ / ٢٤٥.

(٢) التوضيح الأبهري لتذكرة ابن الملقن ١ / ٩٦.

(٣) الباعث الخبيث: ٧٤.

(٤) تيسير مصطلح الحديث ٧٧.

(٥) بلغة الأريب: ١ / ٩٤.

قال السخاوي : وإلي نحوه أشار الناظم في شرح الترمذى وقال: إن الراوى رأى أشياء متعاطفة فقدم وآخر لجواز ذلك عنده ، وصار الموقف لذلك أول الخبر أو واسطة^(١).

كيف يعرف المدرج في المتن:

يدرك مدرج المتن بوروده منفصلا في رواية أخرى أو بالتنصيص علي ذلك من الراوي أو بعض الأئمة المطلعين ، أو باستحالة كونه ﷺ يقول ذلك^(٢).

صور مدرج المتن:

كما سبق أن بينت أن مدرج السند له صور ذكرت أهمها ، فإن مدرج المتن ينحصر أيضا فى ثلاث صور باعتبار موضعه في المتن أوضحها فيما يلي مع ذكر الأمثلة لكل صورة وبيان موضع الإدراج فيها - والله المستعان.

الصورة الأولى :

أن يكون الإدراك في أول المتن وهو قليل ، ولكنه أكثر من وقوعه في الوسط.

يقول الصغانى: وقد يكون الكلام المدرج في أوله - أي الحديث.

قال الحافظ ابن حجر: وهو نادر جدا مثل أن يتكلم الصحابي بأمر

(١) فتح المغيب : ١ / ٢٤٧.

(٢) ينظر ذلك في تدريب الراوى ١ / ٣٤٠.

يذهب إليه - ثم يحتج عليه بلفظ حديث ثم يقول هكذا قال رسول الله ﷺ وهو يعني ما احتج به لا ما احتج عليه فيتوهم السامع أن الجميع مرفوعا، وقد يقع ذلك الإدراج في الأول مع فصل الصحابي لكلامه علي وجهة الوهم من السامع^(١).

السبب فيه :

نستطيع أن نقول من خلال فهمنا لكلام الصنفاني السابق أن الإدراج في المتن يرجع السبب فيه أن الراوي يقول كلاما يريد أن يستدل عليه بالحديث، فيأتي به بلا فصل فيتوهم السامع أن الكل حديث. الأمثلة عليه: مع أن الخطيب قصر مدرج المتن علي ما جاء في الآخر إلا أنه ذكر أمثلة للمدرج في الأول والوسط.

ومن ذلك ما رواه -الخطيب- من رواية أبي قطن وشبابة فرقهما- عن شعبة عن محمد بن أبي زياد عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: « أسبغوا الوضوء ، ويل للأعقاب من النار»^(٢) فقله « أسبغوا الوضوء» مدرج من كلام أبي هريرة كما بين في رواية البخاري عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال: «أسبغوا الوضوء ، فإن أبا القاسم ﷺ قال : «ويل للأعقاب من النار»^(٣).

(١) توضيح الأفكار ٥٥/٢.

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه ، كتاب : الصلاة وسننها ، باب : غسل العراقيب ، حديث رقم ٤٥٠ ، عن ابن عمر ، وأحمد في مسنده ٤٧١/٢ عن أبي هريرة .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء ، باب غسل الأعقاب ، حديث رقم ١٦٥ ، عن أبي هريرة ومسلم في كتاب الطهارة ، باب : وجوب غسل الرجلين بكاملهما حديث رقم ٢٤٢/٢/١ عن أبي هريرة .

قال الخطيب : وهم أبو قطن وشبابة فني روايتهما له عن شعبة علي ما سقناه ، وقد رواه الجهم الغفير عنه كراوية آدم (١).

وذكر جماعة من الحفاظ روه عن شعبة وجعلوا الكلام الأول كلام أبي هريرة والكلام الثاني مرفوعا، وقد عرفت مراده بقوله ، والراوي لهما جميعا عنه محمد بن زياد، فإنه روي المدرجة الموصولة ، ولكن ليس الوهم من محمد بن زياد، بل من أبي قطن وشبابة ، علي أن قوله: أسبغوا الوضوء قد ثبت من كلام النبي ﷺ من حديث عبد الله بن عمرو (٢).

كما فصله جمهور الرواة عن شعبه وانفق الشيخان علي تخريجه كذلك من حديث بعضهم واقتصر بعضهم علي المرفوع فقط فهو مثال لما الإدراج في أوله وهو نادر جدا - قال السخاوي: حتي قال شيخنا إنه لم يجد غيره إلا ما وقع في بعض طرق حديث بسرة (٣).

قال الحفاظ العراقي : وقد رواه أبو داود الطيالسي، وذهب ابن جرير وآدم بن أبي إياس، وعاصم بن علي، وعلي بن الجعد، وغندور وهشيم ، ويزيد بن زريع ، والنضر بن شميل، ووكيع وعيسى بن يونس ومعاذ كلهم عن شعبة، وجعلوا الكلام الأول من قول أبي هريرة والكلام الثاني مرفوعا ثم يقول هكذا رواه البخاري في صحيحه عن

(١) تدريب الراوي ١ / ٢٧٠.

(٢) توضيح الأفكار ٥٦ / ٢ بتصرف.

(٣) فتح المغيب ١ / ٢٤٥، وحديث بسرة المشار إليه هو من مس ذكره..٩.

آدم بن أبي إياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال:
أسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم عليه السلام قال: «ويل للأعقاب من
النار»^(١).

الصورة الثانية:

وهي أن يقع الإدراج في وسط المتن.

والسبب فيه أن الراوي قد يذكره علي سبيل التفسير لكلمة غريبة
في المتن، ومن الأمثلة عليه حديث عائشة في بدء الوحي: كان النبي
صلى الله عليه وآله يتحنث في غار حراء- وهو التعبد- الليالي ذوات العدد^(٢).

فقوله: وهو التعبد مدرجة من كلام الزهري.

ومنه حديث فضالة مرفوعا أنا زعيم - الزعيم الحامل - لمن آمن بي
وأسلم وجاهد في سبيل الله بيت في رياض الجنة^(٣) فعبارة (الزعيم
الحامل) لم تكن في أصل الحديث من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله، وإنما هي
مدرجة أدخلها ابن وهب أحد رواة الحديث تفسيرا للفظ (زعيم)
الذي ظنه غير واضح في السياق^(٤) - قال السيوطي - قوله (أنا
زعيم - والزعيم الحميل) قال ابن حبان: الزعيم لغة أهل المدينة،
والحميل لغة: أهل مصر، والكفيل لغة: أهل العراق، قال ويشبه أن

(١) التفييد والإيضاح ١/١٢٧.

(٢) صحيح البخاري، كتاب: بدء الوحي، باب برقم (٣) بدون ترجمة حديث رقم (٣) عن عائشة.

(٣) أخرجه النسائي في سننه، كتاب: باب ما لمن أسلم وهاجر وجاهد، حديث رقم ٣١٣٣
عن فضالة بن عبيد.

(٤) تدرب الراوي ١/٣٣٤، بتصرف، وينظر فتح المنبث ١/٢٤٥، ٢٤٦.

يكون قوله (والزعيم الحميل) من قول ابن وهب أدرجه فيه (١).

ومن الأمثلة عليه ما رواه الدارقطني في سننه من رواية عبد الحميد ابن جعفر عن هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة بنت صفوان ، قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من مس ذكره أو أنثيه أو رفعه فليتوضأ. قال الدارقطني ، كذا رواه عبد الحميد بن هشام ووهم في ذكر الأنثيين والرفع وأدرج ذلك في حديث بسرة ، قال : والمحفوظ أن ذلك من قول عروة غير مرفوع ، وكذلك رواه الثقات عن هشام منهم أيوب السختياني ، وحماد بن زيد وغيرهما ثم رواه من طريق أيوب بلفظ «من مس ذكره فليتوضأ»، قال : وكان عروة يقول : « إذا مس رفعه أو أنثيه أو ذكره فليتوضأ» وقال الخطيب : عبد الحميد تفرد بذكر الأنثيين والرفعين وليس من كلام رسول الله ﷺ وإنما هو قول عروة بن الزبير ، فأدرجه الراوي في متن الحديث، وقد بين ذلك حماد وأيوب، مع أن عبد الحميد لم يتفرد به فقد رواه الطبراني في الكبير من رواية أبي كامل الجحدري، ولفظه : « إذا مس أحدكم ذكره أو أنثيه أو رفعه فليتوضأ» ورواه الدارقطني أيضا من رواية ابن جريج عن هشام عن أبيه ولم يذكر فيه الرفع وضعف ابن دقيق العيد حكم الإدراج في نحو هذا ، فقال في الاقتراح : ومما يضعف فيه أن يكون مدرجا ، ولا سيما إن كان مقدا على اللفظ المروي أو معطوفا عليه كما قال : « من مس أنثيه أو ذكره فليتوضأ» بتقدم الأنثيين علي الذكر ، فهذا هنا ضعف

(١) شرح السيوطي بهامش سنن النسائي ٣/ ٣٢٢ ط دار الحديث.

الإدراج لما فيه من اتصال هذه اللفظة بالعامل الذي هو لفظ الرسول ﷺ ، مع أن جميع طرقه ليس في شيء منها بتقديم الأنثيين علي الذكر وإنما ذكره مثالا^(١).

وكذا قال الخطيب ، فعروة لما فهم من لفظ الخبر أن سبب نقض الوضوء مظنه الشهوة ، جعل حكم ما قرب من الذكر كذلك ، فقال ذلك.

فظن بعض الرواج أنه من صلب الخبر ، فنقله مدرجا فيه وفهم الآخرون حقيقة الحال ففصلوا^(٢).

الصورة الثالثة:

وهي أن يقع الإدراج في آخر المتن وهو الغالب والأكثر.

قال الصغاني: الأول ما أدرج في آخر الحديث من قول بعض رواه إما الصحابي أو من بعده موصولا بالحديث من غير فصل تأكيد لما قبله فيلتبس علي من لا يعلم الحال-أي الكلام النبوي من غيره فيحسب الجميع موصولا^(٣).

وهذه الصورة أشهر الصور الثلاثة وأكثرها وقوعا حتي أن بعضهم اقتصر عليه في بيان مدرج المتن كالخطيب البغدادي وتبعه عليه الزين العراقي إذ يقول العراقي: قوله وهو أقسام منها ما أدرج في حديث

(١) الشذا الفباح ١/٢١٩، ٢٢٠، وينظر النكت علي مقدمة ابن الصلاح ١/٢٤٢، ٢٤٣،

والتقييد والإيضاح ١/١٢٨، والفصل للوصل ١/٣٤٣ وما بعدها.

(٢) الباهت الحديث ٧٤.

(٣) توضيح الإنكار ٢/٥٢.

رسول الله ﷺ من كلام بعض رواته ، بأن يذكر الصحابي أو من بعده عقيب ما يرويه من الحديث كلما من عند نفسه إلي آخر كلامه.. ثم قال هكذا اقتصر المصنف في هذا القسم من المدرج علي كونه عقب الحديث^(١) مع أن الخطيب ذكر أمثلة فيها إدراج في الأول وفي الوسط.

ومن الأمثلة عليه : حديث أبي هريرة مرفوعا: «للعبد المملوك أجران، والذي نفسى بيده لولا الجهاد في سبيل الله ، والحج وبر أمي، لأحببت أن أموت وأنا مملوك»^(٢).

فقوله: «للعبد المملوك أجران، والذي نفسى بيده لولا الجهاد في سبيل الله ، والحج وبر أمي، لأحببت أن أموت وأنا مملوك» من كلام أبي هريرة لأنه يستحيل أن يصدر ذلك منه ﷺ لأنه لا يمكن أن يتمني الرق، وهو الذي دعي إلي تحرير الرقيق، ولأن أمه لم تكن موجودة حتي يبرها.

ومن الأمثلة المشهورة عليه ما رواه أبو داود من طريق زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيمرة عن علقمة عن ابن مسعود : حديث التشهد، وفي آخره: « وإذا قلت هذا ، أو قضيت هذا، فقد قضيت صلاتك ، وإن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد»، فهذه الجملة وصلها زهير بالحديث المرفوع، وهي مدرجة من

(١) التقييد والإيضاح ١٢٧/١.

(٢) سبق تخريجه ص ١٣.

كلام ابن مسعود، كما نص عليه الحاكم، والبيهقي والخطيب، ونقل النوى في الخلاصة اتفاق الحفاظ علي أنها مدرجة، ومن الدليل علي إدراجها أن حسين الجعفي، وابن عجلان وغيرهما أورد الحديث عن الحسن بن الحر، ورويا فيه هذه الجملة وفصلاها منه ، وبين أنها من كلام ابن مسعود.

فهذا التفصيل والبيان مع اتفاق سائر الروايات علي حذفها من المرفوع يؤيدان أنها مدرجة ، وأن زهيرا وهم في روايته^(١).

قال الصغاني:

وقوله بعد التشهد فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك-تمامه-«إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد» أخرجه أبو داود هذا من قوله : فإذا فعلت .. إلي آخره" موقوف علي الصحيح من كلام ابن مسعود، وقد أدرجه بعضهم في الحديث وهو زهير بن معاوية أبو خيثمة، فإنه وصله بالمرفوع في رواية أبي داود هذه، قال الحاكم: قوله: «إذا فعلت هذا مدرج في الحديث من كلام عبد الله بن مسعود، وكذا قال البيهقي في المعرفة ، وكذا قال الخطيب في كتابه الذي جمعه في المدرج أنها مدرجة وقال النوى في الخلاصة اتفق الحفاظ علي أنها مدرجة ... انتهى.

ويدل لإدراجها رواية شبابه بن سوار عنه ففصله وبين أنه من قول ابن مسعود، قال: قال عبد الله : «فإذا فعلت فقد قضيت ما عليك من

(١) تدريب الراوي / ١ / ٣٤٠ ، ٣٤١ ، وينظر الباحث الخثيث ٧٥.

الصلاة فإن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاتعد" رواه الدارقطني ، وقال شبابة ثقة ، وقد فصل آخر الحديث، جعله من قول ابن مسعود، وهو أصح من رواية من أدرج آخره ، ورواه غير شبابة وفصله وبين أنه من قول ابن مسعود فاحتجت به الحنفية علي أن السلام لا يجب بناء منهم علي عدم إدراج هذه الزيادة ، وهو خلاف ما قاله الأئمة الحفاظ.

قلت واستدل لهم الطحاوي علي ما ذهبوا إليه من عدم وجوب السلام في كتابه معاني الآثار بما أخرجه بسنده إلي عبد الله بن عمر وأن رسول الله ﷺ قال " « إذا رفع المصلئ رأسه في آخر صلاته وقضى تشهده ، ثم أحدث فقد تمت صلاته» ، وبحديث : أنه ﷺ صلي الظهر خمسا ، فلما سلم أخبر بصنيعه فثني رجله وسجد سجدين " أخرجه الطحاوي أيضا بسنده من حديث ابن مسعود ، قال : ففي الحديث أنه أدخل في الصلاة ركعة من غيرها قبل السلام ، ولم يرد ذلك مفسدا للصلاة ، ولو رآه مفسدا لها لأعادها ، فلما لم يعدها ، وقد خرج منها إلى الخامسة لا بتسليم دل ذلك أن التسليم ليس من صلبها ، ألا تري أنه لو كان جاء بالخامسة وقد بقي عليه مما قبلها جدة كان ذلك مفسدا للأربع لأنه خلطهن بماليس منهن ، فلو كان السلام واجبا كوجوب سجود الصلاة لكان حكمه - أيضا - كلك ، ولكنه بخلافه فهو سنة.

ثم قال : وقد روي أيضا - في حديث أبي سعيد الخدري أن رسول

الله ﷺ قال: «إذا صلي أحدكم فلم يدر أثلاثا صلى أو أربعا فليبين على اليقين ويدع الشك، فإن كانت صلاته نقضت فقد أتمها، وكانت السجدتان يرغمان الشيطان، وإن كانت صلاته تامة كل ما زاد والسجدتان له نافلة» فقد جعل ﷺ الخامسة الزائدة والسجدتين اللتين للسهو تطوعا، ولم يجعل ما تقدم من الصلاة بذلك فاسدا، وإن كان المصلي قد خرج منها فثبت بذلك أن الصلاة تتم بغير تسليم وأن التسليم من سننها لا من صلبها .. انتهى كلامه ، وإنما سقناه لنعلم أن الحقيقة لهم أدلة غير هذه الزيادة المدرجة ، وإن كانت هذه الأدلة التي أتى بها الطحاوي مما يدخله التأويل علي تكلف (١).

ويتأيد الإدراج في هذا الحديث باقتصار حسين الجعفي وابن عجلان ومحمد ابن أسان في روايتهم عن ابن الحر، بل وكل من روي التشهد عن علقمه وغيره عن ابن مسعود علي المرفوع فقط ولذلك صرح غير واحد من الأئمة بعدم رفعه ، بل اتفقوا كما قال النووي في الخلاصة علي أنه مدرج ثم إنه لو صح رفعه لكان ظاهره معارضا لقوله ﷺ تحليلها التسليم (٢).

قال أبو عبد الله الحاكم - بعد أن ساق الحديث السابق وما قيل فيه - فقد ظهر لمن رزق الفهم أن الذي ميز كلام عبد الله بن مسعود من كلام النبي ﷺ فقد أتى بالزيادة الظاهرة. والزيادة من الثقة مقبولة (٣).

(١) توضيح الأناكار ٢/ ٥٣. ٥٤. ٥٥.

(٢) فتح المغيب ١/ ٢٤٤، ٢٤٥، وينظر معرفة علوم الحديث ١/ ٣٩، ٤٠ ومقدمة ابن الصلاح ٩٥.

(٣) معرفة علوم الحديث (١/ ٢٤٠).

ومن الدليل على هذا الإدراج أن الثقة الزاهد عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان رواه عن رواية الحسن بن الحر كذلك ، واتفق حسين الجعفي وابن عجلان وغيرهما في روايتهم عن الحسن بن الحر علي ترك ذكر هذا الكلام في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وعن غيره عن ابن مسعود علي ذلك ، ورواه شبابة عن أبي خيثمة ففصله أيضا^(١).

ومن الأمثلة عليه : حديث ابن مسعود مرفوعا: «من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة»^(٢).

فإن في رواية أخري عن ابن مسعود: قال النبي ﷺ يقول: «من مات وهو يشرك بالله شتا دخل النار» ، ثم قال : هكذا روي الحديث أحمد بن عبد الجبار العطاردي عن أبي بكر بن عباس ووهم في إسناده ، وفي منته.

فأما الوهم في إسناده فإن عاصمًا إنما كان يرويه عن أبي وائل شقيق بن سلمة عن عبد الله لا عن زر، وقد رواه كذلك عن أبي بكر أسود بن عامر شاذان، وأبو هاشم محمد بن يزيد الرفاعي، وأبو كريب محمد بن العلاء الهمداني وافقهم حماد بن شعيب والهيثم بن جهم. والد عثمان بن الهيثم المؤذن فروياه عن عاصم عن أبي وائل كذلك.

وأما الوهم في متن الحديث: فإن العطاردي في روايته جعله كلام

(١) مقدمة ابن الصلاح ٩٥.

(٢) سبق تخريجه في ص ١٣.

النبي ﷺ وليس كذلك ، وإنما الفصل الأول في ذكر من مات مشركا
قول رسول الله ﷺ ، والفصل الثاني في «ذكر من مات لا يشرك» ، قول
عبد الله بن مسعود ، بين ذلك أسود بن عامر ، وأبو هشام الرفاعي عن
أبي بكر عن عاصم وحماد بن شعيب والهيثم بن جهم عن عاصم
وميزا أحد الفصلين من الآخر.

ثم ذكر روايات أخرى للحديث فيها فصل بين كلام النبي ﷺ
وكلام ابن مسعود ، ومن ذلك قوله : ما رواه بسنده إلي قوله قال عبد
الله سمعت رسول الله ﷺ يقول : «من جعل لله ندا جعله الله في
النار» قال وأخري أقولها لم أسمعها منه : «من مات لا يجعل لله ندا
أدخله الله الجنة ، وإن هذه الصلوات كفارات لما بينهن ما اجتنب
المقتل» .

ومن ذلك ما رواه بسنده أيضا عن عبد الله قال : قال رسول
الله ﷺ : «من مات يجعل لله ندا دخل النار» وأخري أنا أقولها لم
أسمعها : «من مات لا يجعل لله ندا دخل الجنة وإن هؤلاء الحقائق
كفارات لما بينهن ما اجتنبت المقتل» . ومن ذلك ما رواه بسنده إلي قوله
عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : «من لقي الله لا يشرك به شيئا
دخل الجنة» ومن ذلك ما رواه بسنده عن عبد الله بن مسعود قال
سمعت رسول الله ﷺ يقول : «لا يموت رجل يجعل لله ندا إلا أدخله
النار ، وأخري أقولها لا يموت عبد لا يجعل لله ندا إلا أدخله الله
الجنة ، والصلوات كفارات لما بينهن ما اجتنبت المقتلة» ، ومنه أيضا ما

رواه بسنده عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ " من مات يجعل لله ندا أدخله الله النار " قال : " وأخرى أقولها ولم أسمعها من محمد ، إني لأرجو أنه من مات لا يجعل لله ندا أن يدخله الله الجنة ، وذكر روايات أخرى غير ما سبق جميعها تؤكد الفصل بين قول النبي ﷺ وقول ابن مسعود (١) .

ومن الأمثلة عليكم ما أخرجه الشيخان من طريق ابن أبي عروبة ، وجريير بن حازم ، عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة : " من أعتق شقيصا " وذكر فيه (الاستسعاء) .

قال الدارقطني فيما انتقده علي الشيخين ، وقد رواه شعبة وهشام ، و هما أثبت الناس في قتادة فلم يذكر فيه (الاستسعاء) ووافقتهما همام وفصل (الاستسعاء) عن الحديث وجعله من قول قتادة لا من رواية أبي هريرة ، قاله المقبري عن همام ، وقال أبو مسعود : حديث همام عندي حسن ، وعندى أنه لم يقع للشيخين ، ولو وقع لهما لحكما بقوله ، قال ابن حجر : وقد أشبعت الكلام عليه في تقريب المنهج بترتيب المدرج ، هذا وقد أبي القول « بالإدراج صاحب الصحيح فصحا كون الجميع مرفوعا ، ورجحه ابن دقيق العيد (٢) .

قال الحاكم : حمديث العتق ثابت صحيح وذكر الاستسعاء فيه من قول قتادة ، وقد وهم من أدرجه في كلام رسول الله ﷺ ، ويشهد لصحة ذلك ما حدثنا ، أبو عبد الله محمد بن يعقوب ثنا علي بن

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل ٢١٧/١ ، ٢٢٦ باختصار وتصرف .

(٢) هامش تدريب الراوي ١ / ٣٤١ .

الحسين الداروردي ثنا عبد الله بن يزيد المقرئ، حدثنا همام عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير ابن نهيك عن أبي هريرة أن رجلا أعتق شقيصا له في مملوك فغرمه النبي ﷺ قال همام وكان قتادة يقول : إن لم يكن له مال استسمى العبد فهذا أظهر من الأول أن القول الزائد المبين المميز ، وقد ميزه همام وهو ثابت (١).

الصورة الرابعة:

وهي أن يشترك جماعة عن شيخ في رواية ويكون لأحدهم زيادة يختص بها فيرويه عنهم راو بالزيادة من غير تمييز كرواية الأوزعي عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ثلثتهم عن أبي هريرة حديث : « لا يزني الزاني » وفيه « لا ينتهب نهبة » فجملة « النهبة » إنما رواها الزهري عن أبي بكر خاصة بل رواها الزهري أيضا عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبيه أبي بكر المذكور أن أبا هريرة كان يلحقها في الخبر (٢).

تقسيم مدرج المتن باعتبار الزمان:

سبق أن قسمنا مدرج المتن باعتبار موضعه في الحدث وبالنسبة لاعتبار الزمان فإنه قد يكون في المرفوع كما تقدم أو في الموقوف على الصحابي بإلحاق التابعي فمن بعده ، وفي المقطوع بإلحاق تابعي التابعي فمن بعد (٣).

(١) معرفة علوم الحديث ٤٠.

(٢) فتح الغيث ١/٢٤٧، ٢٤٨.

(٣) أشار إلي ذلك السخاوي في فتح المغيث ١/٢٤٤، دون تسمية له باسم معين واخترت أن

أجعل هذا التقسيم باعتبار الزمان تمييزا له عن سابقه.

وفيما سبق من أمثلة يعتبر نماذج للمدرج في المرفوع، وهو الذي
يعنينا بالدرجة الأولى في هذا البحث.

تقسيم آخر:

ومن خلال الأمثلة التي ذكرت فيما مضى يمكنني أن أستنبط تقسيما
ثالثا له وهو أقسام المدرج باعتبار من أدراجه.

فقد يكون الإدراج من الصحابي ، وقد يكون من التابعى وقد يكون
من تابعي التابعى أو من بعده ولكل قسم من هذه الأقسام أمثله ، وفيما
يلي من صفحات - إن شاء الله - سأفرد مبحثا خاصا لذكر نماذج من
هذه الأمثلة مبينا فيها موضع الإدراج ومن أدراجه. والله المستعان.

المبحث الخامس

نماذج من الحديث المدرج

١ - حديث عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ أخذ بيده فعلمه التشهد في الصلاة « التحيات لله والصلوات والطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلي عباد الله الصالحين » قال زهير أراه قال: « أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله » أيضا شك في هاتين الكلمتين - إذا فعلت هذا أو قضيت ، فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد^(١). فقوله (إذا قلت هذا ... إلي آخره) مدرج من قول ابن مسعود وليس من كلام النبي ﷺ، وبين ذلك شبابة بن سوار.

قال الدارقطني : فصله شبابة عن زهير وجعله من كلام عبد الله بن مسعود أشبه بالصواب من قول من أدرجه في حديث النبي ﷺ لأن ابن ثوبان رواه عن الحسن بن الحر كذلك ، وجعل آخره من قول ابن مسعود، لاتفقا حسين الجعفي ، وابن عجلان ومحمد بن أبان في روايتهم عنالحسن بن الحر علي ترك ذكره في آخر الحديث مع اتفاق كل من روي التشهد عن علقمة وعن غيره عن عبد الله بن مسعود

(١) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب : الصلاة ، باب : التشهد ، حديث رقم ٠٩٧٠ ، والدارقطني في سننه في كتاب : الصلاة ، باب : صفة التشهد ، حديث رقم ١٠ ، ١٢ ، والدارمي في سننه في كتاب : الصلاة ، باب : في التشهد ، حديث رقم ١٣٤١ ، واللفظ له ، وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ١ / ١٤٥ ، وبين أن الجملة الأخيرة وهي : « إذا فعلت هذا ... الخ من قول ابن مسعود ، وعزاه للطبراني في الأوسط.

علي ذلك والله أعلم^(١).

٢- حديث ابن عمر قال : نهى رسول الله ﷺ عن الإقران إلا أن تستأذن أصحابك^(٢).

قال الخطيب البغدادي الاستثناء بالاستئذان من قول ابن عمر بين ذلك آدم بن أبي إياس عن شعبة أخرجه البخاري ، وشبابة بن سوار ، أخرجه الخطيب^(٣).

٣- حديث أبي هريرة رضى الله عنه ، قال رسول الله ﷺ ما من مولود إلا يسمه الشيطان فيستهل صارخا من مسه إلا مريم بنت عمران وابنها فإن شتم قرأتم- وفي رواية - فاقرأوا - ﴿وَإِنِّي أُعِيدُهَا بَكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾^(٤).

فإن قوله (فإن شتم قرأتم)، إلي آخر الآية ليس من كلام النبي ﷺ وإنما هو من كلام أبي هريرة ، بين ذلك عبد الرازق بن همام وعبد الأعلى بن عبد الأعلى ، ومحمد بن ثور^(٥)، وأخرجه الشيخان في

(١) سنن الدارقطني ١/ ٣٤٥، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.

(٢) متفق عليه أخرجه البخاري في صحيحه كتاب : الأطعمة ، باب : القران في التمر ، حديث رقم ٥٥٤٦ ، وسلم في صحيحه في كتاب : الأشربة ، باب : نهى الأكل مع جماعة عن قران ثمرتين ، حديث ١٥٠ ، ص ١٦١٧ ، وأبو داود في سننه في كتاب : الأطعمة ، باب : الإقران في التمر عند الأكل حديث رقم ٣٨٣٤.

(٣) الفصل للوصل ١/ ١٣٣ ، وما بعده ، ومجموعة رسائل في علوم الحديث ١/ ٣١.

(٤) آل عمران ، ٣٦.

(٥) الفصل للوصل ١/ ١٧٣ ، وما بعده ومجموعة رسائل في علوم الحديث ١/ ٣١.

صحيحهما مينا، مفصلاً (١).

٤- حديث عبد الله بن مسعود: تعاهدوا القرآن فلهو أشد تفصيا من صدور الرجال من النعم من عقلها ، ولا يقل أحدكم نسيت من آية كيت وكيت بل هو نسي (٢).

قال الخطيب: ورفع جميع هذا الحديث عن الأعمش خطأ، وإيقاف جميعه أيضا عنه خطأ ، وذلك أن الأعمش كان يرفع من آخره كلمات في فصل النسيان ، وهي قوله « بل هو نسي » ويجعل الحديث كله عدا هذه الكلمات من كلام عبد الله.

بين ذلك أبو معاوية محمد بن خازم ، ونصف بن يونس ، ووكيع بن الجراح ، وعبد الله بن داود في روايتهم عن الأعمش (٣).
قال السيوطي : وقد رواه منصور والحكم بن عبد الملك عن أبي وائل عن ابن مسعود مرفوعا بتمامه (٤).

٥- حديث ابن مسعود: « من مات وهو يشرك بالله شيئا دخل

(١) أخرجه البخارى في صحيحه في كتاب التفسير، رباب: (وانى أميذما بك وفريتها من الشيطان الرجيم) حديث رقم ٤٥٤٨، ومسلم في صحيحه في كتاب الفضائل، باب فضائل عيسى عليه السلام ، حديث رقم ١٤٦، (٢٣٦٦).

(٢) أخرجه البخارى في صحيحه كتاب: فضائل القرآن ، باب استنذكار القرآن وتعامده ، حديث رقم ٥٠٣٢ ، وباب: نسيان القرآن ، حديث رقم ٥٠٣٩ ، ومسلم في كتاب: المسافرين ، باب: الأمر بتمهد القرآن ، حديث رقم ٧٩٠ ، والترمذي في كتاب: القراءات ، باب: رقم ١٠ حديث رقم ٢٩٤٢ ، والنسائي كتاب: الافتتاح ، باب: جامع ما جاء في القرآن.

(٣) الفصل للوصل ٢٠٩/١ ، وما بعده.

(٤) مجموعة رسائل في علوم الحديث للسيوطي ٣٤/١.

النار، ومن مات وهو لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة " أخرجه البخارى والنسائى (١).

وهم فيه أحمد بن عبد الجبار العطاردى، والمرفوع منه الجملة الأولى فقط والثانية موقوفة ، كذا ميزه جماعة من الرواة منهم الأعمش (٢)، أخرجه الشيخان والنسائى (٣).

والحاصل أن في هذا الحديث وهم في السند. وهم في المتن.

فأما وهم السند، فإن عاصما ، إنما كان يرويه عن أبي وائل شقيق بن سلمه عن عبد الله لا عن زر.

وأما وهم المتن فإن العطاردى في روايته -جعل اللفظ المدرج وهو قوله «من مات وهو لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة» من كلام النبى ﷺ وليس كذلك (٤).

٦- حديث عثمان قال : قال رسول الله ﷺ : « خيرك من تعلم القرآن وعلمه وفضل القرآن علي سائر الكلام كفضل الله تعالى علي خلقه وذلك أنه منه» (٥).

(١) سبق تخريجه مفصلا في ص ١٣.

(٢) مجموعة رسائل في علوم الحديث للسيوطى ١٧/١.

(٣) سبق تخريجه مفصلا في ص ١٣.

(٤) الفصل للوصل للخطيب البغدادى ٢١٧/١، وما بعدها باختصار وتصرف.

(٥) أورده الخطيب هكذا وبين اللفظ المدرج فيه، وليس في كتب السنة هكذا وإنما هو عبارة عن حديثين أدخل أحدهما في الآخر

قال الخطيب : والمرفوع من الحديث * خيركم من تعلم القرآن وعلمه^(١) هذا حسب كلام النبي ﷺ وما بعده فهو كلام أبي عبد الرحمن السلمى، وقد روي ذلك مفصلا إسحاق ابن اسماعيل المعروف بالفلافلاني، ويحيى بن أبي طالب، وإسحاق بن راهويه وأبو مسعود أحمد بن الفرات جميعا عن إسحاق بن سليمان الرازي عن الجراح بن الضحاك^(٢).

٧- حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال : " إن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتي يؤذن ابن أم مكتوم ، قال وكان ضريرا فكان يقال له أذن فقد أصبحت"^(٣).

اللفظ المدرج من أول قوله " حتي يؤذن إلي آخره ، ليس من كلام النبي ﷺ وإنما هو من كلام من دونه.

قال ابن شهاب: وكان ابن أم مكتوم رجل أعمى إلي آخر الحديث

(١) أخرجه الترمذى في سننه في كتاب : فضائل القرآن ، باب : جاء في تعليم القرآن حديث رقم ٢٩٠٩ ، ثم قال : هذا حديث لا نعرفه من حديث علي عن النبي ﷺ إلا من حديث عبيد بن إسحاق ، والدرامى في سننه في كتاب : فضائل القرآن ، باب : خيركم من تعلم القرآن وعلمه ، حديث رقم ٣٣٣٧ ، والإمام أحمد في المسند ١/١٥٣ .

(٢) الفصل للموصل ١/٢٥٢ وما بعدها ومجموعة رسائل في علوم الحديث ١/٣٣ باختصار ونصرف.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه بلفظ قريب ، في كتاب : الصوم ، باب : قول النبي ﷺ (لا يمتكم من سحوركم أذان بلال) حديث رقم ١٩١٨ ، ١٩١٩ ، عن عائشة ، ومسلم في صحيحه بلفظ قريب في كتاب : الصيام ، باب : بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر ، حديث رقم ١٠٩٣/٢٦ ، عن ابن عمر.

وبعضهم^(١) جعله من كلام سالم بن عبد الله^(٢).

٨ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :
"ليس المسكين الذي ترده التمرة والتمرتان والأكلة والأكلتان ، ولكن
المسكين الذي لا يسأل ولا يعلم حاجته فيتصدق عليه فذاك
المحروم^(٣)، واللفظ المدرج في هذا الحديث من أول قوله (ولكن
المسكين ... إلي آخره) زاده مسدد، ولفظ المحروم من كلام الزهري^(٤)
بينه عبد الأعلى ابن عبد الأعلى^(٥) ، وأخرجه النسائي^(٦).

٩ - حديث بسرة بنت صفوان قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول:
من مس ذكره أو أنثيه أو رفغيه^(٧) فليتوضأ" أخرجه الطبراني.

قال الخطيب : ذكر الأثنيين والرفغين ليس من كلام رسول الله ﷺ
وإنما هو من قول عروة بن الزبير ، فأدرجه الراوى في متن الحديث ،

(١) يونس بن يزيد الأبلبي.

(٢) الفصل للوصل ٢٨٤ / ١ وما بعدها.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب : الزكاة باب : قول الله تعالى ﴿ لا يسئلونَ النَّاسَ إِحْثَارًا ﴾
حديث رقم ١٤٧٩ ، ومسلم في كتاب : الزكاة ، باب : المسكين الذي لا يجد غني ولا يفتن
له فيتصدق عليه ، حديث رقم ١٠١ ، ١٠٢ - ١٠٣٧ ، ٧١٩ / ٢ ، وأبو داود في كتاب : الزكاة
باب : من يعطى من الصدقة وحد الغني ، حديث رقم ١٦٣١ ، ١٦٣٢ ، عن أبي هريرة.

(٤) الفصل للوصل ٣٢٦ / ١ وما بعدها باختصار.

(٥) مجموعة رسائل في علوم الحديث ٢٤ / ١ باختصار.

(٦) أخرجه النسائي في كتاب : الزكاة ، باب : تفسير المسكين ، حديث رقم ٢٥٧٢ عن أبي
هريرة من طريق به عبد الأعلى.

(٧) الرفغين هما أصول الفخذين - لنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٢ / ٢٤٤ ، المكتبة
العلمية - بيروت - لبنان.

بين ذلك حماد بن زيد، وأيوب السختياني في روايتهما عن هشام^(١).
 وقال السيوطي : وهم فيه عبد الحميد بن جعفر الأنصاري والمرفوع
 منه (من مس ذكره فليتوضأ)^(٢) كذا اقتصر عليه سائر الرواة أخرجه
 دون ذكر الأنثيين ، والرفغ مدرج من قول عروة بينه حماد بن زيد
 وأيوب ، أخرجه ابن ماجه^(٣).

١٠- حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :
 «من أعتق شقيقا من مملوك فخلاص ما بقي منه عليه في ماله إن كان
 له مال وإلا قوم قيمة عدل فاستسعى غير مشقوق عليه»^(٤).
 قال الخطيب : اللفظ المدرج- ذكر الاستسعاء، وقال إنه من قول
 قتادة ، بين ذلك أبي عبد الرحمن المقرئ عن همام^(٥).

(١) الفصل للوصل ٣٤٣/١ وما بعدها.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب : الطهارة، باب : الوضوء من مس الذكر، حيث رقم
 ١٨١، والترمذي في سننه في كتاب : الطهارة ، باب الوضوء من مس الذكر ، حديث رقم
 ٨٢، وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح ، وأخرجه النسائي في سننه في كتاب :
 الطهارة، باب : الوضوء من مس الذكر، حديث رقم ١٦٣، وابن ماجه في سننه في كتاب :
 الطهارة ، باب الوضوء من مس الذكر حديث رقم ٤٧٩، والدارمي في سننه في كتاب :
 الطهارة ، باب : الوضوء من مس الذكر، حديث رقم ٧٢٥ ، وغيرهم.

(٣) مجموعة رسائل في علوم الحديث للسيوطي ١٨/١.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب : العتق ، باب : إذا أعتق نصيبا في عبد وليس له مال، حديث
 رقم ٢٥٢٧، ومسلم في كتاب : العتق ، باب : ذكر سعاية العبد، حديث رقم ١٥٠٣/٣ ،
 ١١٤٠/٢، وأبو داود في كتاب : العتق ، باب : ذكر السعاية في هذا الحديث ، حديث رقم
 ٣٩٣٧، ٣٩٣٨، عن أبي هريرة ، ومعني الاستسعاء أن يكلف العبد الاكثساب، والطلب
 حتي يحصل قيمة نصيب الشريك الآخر، فإذا دفعها إليه عتق ، وهكذا فسره الجمهور قاله
 النووي- مختصر شرح النووي علي صحيح مسلم ١١٤٠/٢.

(٥) الفصل للوصل ٣٤٨/١ وما بعدها.

قال السيوطي: وذكر الاستسعاء مدرج من قول قتادة بينه أبو عبد الرحمن المقرئ عن همام فقال في آخره ؛ قال همام وكان قتادة يقول: إذا لم يكن له مال استسعى، وجماعة من الرواة اقتصروا علي المرفوع ، ولم يذكروا الاستسعاء^(١).

١١ - حديث ميمونة عن النبي ﷺ قال: "من صلى عليه أمة من الناس شفَعوا^(٢) فيه، قال : الأمة الأربعون إلي المائة والعصبة عشرة إلي الأربعين ، والنفر ثلاثة إلي عشرة".

قال الخطيب: اللفظ المدرج تفسير الأمة، وما بعدها ليس من كلام النبي ﷺ ، وإنما هو من كلام أبي المليح بينه يحيى القطن ، وأبو عبيدة الحداد في روايتهما وفصلا كلام أبي المليح عن كلام النبي ﷺ^(٣).

وقال السيوطي: الأمة إلي آخره مدرج من كلام أبي المليح بينه أبو عبيدة الحداد، أخرجه النسائي ، ويحيى القطن، أخرجه أحمد^(٤).
وجاء في رواية النسائي عقب نص الحديث، فسأل أبا المليح عن الأمة قال : أربعون^(٥).

١٢ - حديث أبي أمامة قال : قال النبي ﷺ : «انطلق برجل إلي باب الجنة فرفع رأسه فإذا علي باب الجنة مكتوب الصدقة بعشر أمثالها،

(١) مجموعة رسائل في علوم الحديث ٢٨/١.

(٢) أخرجه النسائي في كتاب: الجنائز، باب: فضل من صلى عليه أمة ، حديث رقم ١٩٩٢ وإسناده صحيح والإمام أحمد في المسند ٣٣١/٦.

(٣) الفصل للوصل ١/٣٦١ وما بعدها باختصار وتصرف.

(٤) مجموعة رسائل في علوم الحديث للسيوطي، باختصار ١/٢٣.

(٥) سنن النسائي ٢/٥١٨، ط دار الحديث ، القاهرة.

والقرض الواحد بثمانية عشر، لأن صاحب القرض لا يأتيك إلا وهو محتاج ، وأن الصدقة ربما وضعت في غني»^(١).

في المتن كلام أدرج فيه وليس منه وهو قوله : لأن صاحب القرض ... إلي آخر الحديث- ليس من كلام النبي ﷺ ، وإنما حكاه جعفر عن بعض الفقهاء^(٢).

قال السيوطي : قوله لأن صاحب القرض إلي آخره مدرج من كلام بعض الفقهاء بينه مكى بن إبراهيم^(٣).

١٣- حديث ابن عمر قال : « نهى رسول الله ﷺ أن نسافر بالقرآن إلي أرض العدو^(٤) مخافة أن يناله العدو، اللفظ المدرج « مخافة أن يناله العدو» من كلام مالك ،بين ذلك أبو مصعب أحمد بن أبي بكر^(٥).

(١) أورده هكذا الخطيب في كتابه : الفصل للوصل ٣٧٦/١ ، وقد أخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب: الصدقات ، باب القرض ، حديث رقم (٢٤٣١) عن أنس بلفظ (رأيت ليلة أسري بن علي باب اللجنة مكتوبا: الصدقة بعشر أمثالها، والقرض بثمانية عشر فقلت : يا جبريل ، ما بال القرض افضل من الصدقة؟ قال : لأن السائل يسأل وعنده، والمستقرض لا يستقرض إلا من حاجة) وينحوه أخرجه البيهقي في السنن ٣٨/٦.

(٢) الفصل للوصل للخطيب ٣٧٦/١ وما بعدها باختصار.

(٣) مجموعة رسائل في علوم الحديث للسيوطي ٢٥/١ :

(٤) أخرجه البخاري في كتاب: الجهاد ، باب : كراهة السفر بالمصحف، حديث رقم ٢٩٩٠ ، ومسلم في كتاب الإمارة، باب: "النهى عن السفر بالمصحف إلي أرض الكفار إذا خيف وقوعه بأيديهم ، حديث رقم ٩٢ ، ١٨٦٩ . ١ / ١٤٩٠ ، وأبو داود في سننه في كتاب الجهاد، باب : في المصحف يسافر به إلي أرض العدو ، حديث رقم ٢٦١٠ عن ابن عمر..

(٥) الفصل للوصل ٣٨٩/١ وما بعدها ، باختصار وتصرف.

وقال السيوطى في تلخيصه لكلام ابن حجر : قوله (مخالفة أن يناله العدو) من كلام مالك ، بينه أبو مصعب وابن وهب وابن القاسم عن مالك ورواه يحيى بن يحيى ، فاقصر علي المرفوع فقط لكن رواه أبو نافع عن ابن عمر مرفوعا بتمامه ، ثم قال أخرجه مسلم وتابعه الضحاك بن عثمان الحزامي والليث بن نافع^(١) .

١٤ - حديث أنس قال : قال رسول الله ﷺ : «أرحم أمتي أبو بكر ، وأشدهم في دين الله عمر ، وأصدقها حياء عثمان ، وأفرضهم زيد ، وأقرؤهم أبي ، وأعلمهم بالحلل والحرام معاذ بن جبل ، وإن لكل أمة أمينا وأمينا هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح^(٢) .

قال الخطيب : كذلك روي هذا الحديث قبيصة بن عقبة عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء وعاصم الأحول فانفرد بتجريده والجمع فيه ، بين ذلك خالد وعاصم ، وخالفه وكيع بن الجراح ، وعبد الله الأشجعي ، وقطبه بن العلاء فرووه عن الثوري عن خالد وحده عن أبي قلابة عن أنس ، ورواه عن خالد كذلك عبد الوهاب الثقفي

(١) مجموعة رسائل في علوم الحديث للسيوطى ٣٤ / ١ ، باختصار .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب : المناقب ، باب : مناقب أبي عبيدة بن الجراح ، حديث رقم ٣٧٤٤ ، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة ، باب : فضائل أبي عبيدة بن الجراح ، حديث رقم ٥٣ / ٢٤١٩ ، ولفظ البخارى ومسلم (إن لكل أمة أمينا وأمينا هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح) وأخرجه بلفظ قريب الترمذى في سننه في كتاب : المناقب ، باب : مناقب معاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبي بن كعب ، وأبي عبيدة بن الجراح ، حديث رقم ٣٧٩٠ ، ٣٧٩١ ، عن أنس وقال الترمذى عن الأول : حسن غريب ، وعن الثاني : حسن صحيح ، وأخرجه ابن ماجه في المقدمة ، حديث رقم ١٥٤ عن أنس .

وهيب بن خالد، وعمرو بن حبيب القاضي ، وروان معلي بن عبد الرحمن عن سفیان الثوري، عن خالد عن أبي قلابة، عن ابن عمر عن النبي ﷺ ووهم في هذا القول ، ولم يكن أبو قلابة يسند جميع المتن ، وإنما كان ذكر أبي عبيدة وحده، فإنه كان يسنده عن النبي ﷺ روي ذلك عن خالد الحذاء عن أبي قلابة إسماعيل بن علي مينا مفصلا ، وميز السند من الجواب بعد أن ساقه سياقة واحدة^(١)

١٥ - حديث سهل بن سعد أن رسول الله ﷺ قال : « لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر »^(٢) ولم يؤخروا تأخير أهل المشرق.
قال هلي بن عمر قال لنا أبو بكر النيسابوري: ولم يؤخروا تأخير أهل المشرق وهم عندي من مطرف لأن هذا إنما هو في حديث ابن حرملة.

قال الخطيب : والأمر علي ما قال أبو بكر النيسابوري، وقد روى عن مالك عامة أصحابه حديث سهل بن سعد هذا فلم يذكرها هذه الزيادة التي أوردها مطرف، ووافق مالكا علي روايته عبد العزيز بن أبي حازم ، وسفيان الثوري، ويعقوب بن عبد الرحمن، فرووه عن أبي

(١) الفصل للوصل ٢/٦٧٦ وما بعدها في باب : ذكر أخبار من وصل الجواب المقطوع بالمتصل المرفوع وأدرجه في الأحاديث.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب : الصوم ، باب : تعجيل الإفطار ، حديث رقم ١٩٥٧ ، عن سهل ، ومسلم في صحيحه في كتاب : الصوم ، باب : ما جاء في تعجيل الإفطار ، حديث رقم ١٠٩٨/٤٨ عن سهل ، والترمذي في كتاب ال صوم باب ما جاء في تعجيل الإفطار حديث رقم ٦٩٩ عن سهل ، وقال أبو عيسى : حديث سهل بن سعد حسن صحيح وابن ماجه في كتاب : الصيام ، باب ما جاء في تعجيل الإفطار ، حديث رقم ١٦٩٧ عن سهل .

حازم عن سهل بن سعد كذلك^(١).

١٦ - حديث أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال : لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا وكونوا عباد الله إخوانا ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال^(٢).

قال حمزة : ولا نعلم أحدا قال في هذا الحديث عن مالك ولا سعيد ابن أبي مریم ، وقد روي هذه اللفظة (ولا تنافسوا) عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري عن أنس بن مالك.

قال الخطيب : والأمر علي ما قال حمزة كل أصحاب مالك رووه عنه ولم يختلفوا عليه فيه^(٣).

١٧ - حديث : « لا نكاح إلا بولي والسلطان ولي من لا ولي له »^(٤).

قال علي بن عمر : هكذا حدثناه من أصل كتابه زاد فيه والسلطان ولي من لا ولي له ، ولم يتابع عليه في حديث أبي موسى .

قال الخطيب : وهذا القول صحيح ليس في حديث أبي موسى

(١) الفصل للوصل ٧٣٣/٢ ، في باب ذكر المتون المتغايرة التي وصل بعضها ببعض وأدرج في الرواية.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٤ .

(٣) الفصل للوصل ٧٣٩/٢ وما بعدها ، باختصار وتصرف.

(٤) أخرج نحوه أبو داود في كتاب : النكاح ، باب : في الولي ، حديث رقم ٢٠٨٣ عن عائشة والترمذي في كتاب : النكاح ، باب : ما جاء لا نكاح إلا بولي ، حديث رقم ١١٠٢ عن عائشة وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن ، وابن ماجه في كتاب : النكاح ، باب : لا نكاح إلا بولي ، حديث رقم ١٨٧٩ ، عن عائشة بلفظ قريب و برقم ١٨٨٠ عن عائشة وعن ابن عباس بلفظه.

الأشعري أكثر من قوله : لا نكاح إلا بولي»^(١).

١٨ - حديث جابر بن عبد الله : " جاء رجل إلي النبي ﷺ يوم أحد ، فقال : إن قاتلت في سبيل الله صابرا محسبا ألي الجنة ، فقال : نعم ، فألقي تمرات في يده فقاتل حتى قتل " .

قال الخطيب : قال لى سليم بن أيوب ونحن بأيلة متوجهون إلي مكة وهمت في حديث ابن المقرئ حيث قلت - صابرا محتسبا . وليس ذلك في الحديث .

والرواية الصحيحة : " قال رجل يوم أحد يا رسول الله إن قتلت أين أنا قال في الجنة ، قال فألقى تمرات في يده فقاتل حتى قتل " ^(٢).

قال الخطيب : وهذه الرواية هي الصحيحة^(٣).

١٩ - حديث جابر عن عمر عن النبي ﷺ قال : " لئن عشت لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب " ^(٤) ، قال : قال رسول الله

(١) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب : النكاح ، باب : في الولي ، حديث رقم ٢٠٨٥ عن أبي موسى ، والترمذى في سننه في كتاب : النكاح ، باب : ما جاء لا نكاح إلا بولي ، حديث رقم ١١٠١ عن أبي موسى وابن ماجه في سننه في كتاب : لا نكاح إلا بولي ، حديث رقم ١٨٨١ عن أبي موسى .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة ، باب : ثبوت الجنة للشهيد ، حديث رقم ١٤٣ ، (١٨٩٩) .

(٣) الفصل للوصل ٧٩٠ / ٢ وما بعدها ، باختصار وتصرف .

(٤) أخرجه مسلم في كتاب : الجهاد ، باب : إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، حديث رقم ١٧٦٧ / ٦٣ ، ١٣٨٨ / ٣ ، وأبو داود في كتاب الحجاج والإمارة ، باب : في إخراج اليهود من جزيرة العرب حديث رقم ١٦٠٧ .

ﷺ ولأنهين أنى يسمى رياحا ونجيجا وأفلح ويسار^(١).

هذا حديثان لكل واحد منهما إسناد الآخر وخلطهما عبدة الصفار في روايته عن أبى أحمد الزبيرى عن سفيان الثورى وجعل إسنادهما واحداً، فأما ذكر اليهود والنصارى بإسناده عن جابر عن عمر عن النبي ﷺ كما سقناه ، وأما الفصل الآخر في النهي عن التسمية فإنما رواه سفيان عن أبى الزبير عن جابر عن النبي ﷺ وليس فيه عمر^(٢).

٢٠- حديث أى الذنب أعظم:

قال الخطيب : أخبرنا القاضى أبو بكر أحمد بن الحسن الحرشى ، وأبو سعيد محمد بن موسى الصيرفى، قالوا: نا أبو العباس محمد بن هارون بن سليمان الأصبهانى ، نا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن منصور ، والأعمش ، وواصل الأحذب عن أبى وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله قال : "قلت يا رسول الله أى الذنب أعظم، قال " أن تجعل لله ندا وهو خلقك ، قال قلت: ثم ماذا ، قال: أن تقتل ولدك خشية أن يأكل معك ، قال : قلت ثم ماذا قال : أن تزاني حللت جارك"^(٣).

وأخبرنا أبو سعيد محمد بن موسى الصيرفى أنا أبو عبد الله محمد

(١) بلفظه أخرجه أبو داود في كتاب : الأدب، باب : في تغيير الاسم القبيح ، حديث رقم ٤٩٦٠ والبخارى في كتاب : الأدب المفرد ٢/ ٢٩٥ حديث رقم ٨٢٣، ولفظ قريب أخرجه مسلم في كتاب : الأدب، باب : كرامة التسمية بالأسماء القبيحة ، حديث رقم ١٠، ١١ (٢١٣٦)، ٣/ ١٦٨٥ وأبو داود في كتاب : الأدب، باب : في تغيير الاسم القبيح ، حديث رقم ٤٩٥٨، ٤٩٥٩، وابن ماجه في كتاب : الأدب، باب : ما يكره من الأسماء ، حديث رقم ٣٧٣٠.

(٢) الفصل للوصل ٢/ ٨٠٥ وما بعدها. (٣) الحديث سبق تخريجه ص (٢٠).

الأصبهاني في سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة نا أحمد بن محمد بن عيسى البرتي نا محمد بن كثير، أنا سفيان.

وأخبرنا أبو الحسن علي بن يحيى بن جعفر الإمام ، نا سليمان بن أحمد الطبراني، نا الكشي - وهو أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله البصري ومعاذ بن امثي ويوسف القاضي وقال نا محمد ابن كثير نا سفيان عن الأعمش ومنصور، وواصل الأحذب، عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله قال : "قلت يا رسول الله أي الذنب أعظم - زاد البرتي - ثم الله - ثم اتفقوا قال أن تجعل لله ندا وهو خلقك ، قال ثم أي، قال : تقتل - وقال البرتي - أن تقتل ولدك خشية أن يأكل معك ، قال ثم أي قال أن تزاني حليت جارك ، قال فأنزل تصديق قول النبي ﷺ : ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾ (١).

اتفق عبد الرحمن بن مهدي ومحمد بن كثير العبدى علي رواية هذا الحديث عن سفيان عن النفر الثلاثة كما سقناه وبينهم خلاف في روايته.

أما منصور فكان يرويه عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل، وهو أبو ميسرة بن عبد الله بن مسعود، حدث به كذلك جرير بن عبد الحميد، وأبو حفص الأبار وورقاء بن عمر ومعمار بن راشد رابعهم عن منصور لم يختلفوا أن بعض الرواة عن معمر قال عن أبي وائل عن مسروق بدل عمرو بن شرحبيل وذلك وهم لا شبهة فيه (٢).

(١) سورة الفرقان ، الآية رقم ٦٨ .

(٢) الفصل للوصل ١٩٩/٢ وما بعدها في باب : ذكر من روي حديثنا عن جماعة روه عن رجل واحد مختلفين فيه فحمل روايتهم علي الاتفاق.

٢١- حديث: « لا تنزع الرحمة إلا من شقى ».

قال الخطيب : أخبرنا أحمد بن محمد بن غالب الفقيه ، قال قرأت علي أبي بكر بن شاذان ، وقرئ علي أبي عمر بن حيوية ، وأنا أسمع ، أخبركم عبد الله بن محمد البغوي، نا محمد بن بشار ، قال ابن أبي عدي، وعبد الرحمن بن شعبة ، قال كتب به إلي منصور ، وقرأته عليه ، قال حدثني أبو عثمان مولي المغيرة بن شعبة قال سمعت أبا هريرة يقول: " سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تنزع الرحمة إلي من شقى^(١) » ، قال سليم ، وفي الكتاب أيضا عن ابن عثمان عن أبي هريرة فقال: "من صلي كل يوم ثنتي عشرة ركعة بنى الله له بيتا أو بني له بيت في الجنة"^(٢).

كذا روي أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي هذا الحديث بطوله عن محمد بن بشار بن دار عن ابن أبي عدي، وعبد الرحمن بن مهدي عن شعبة ، ووهم في ذلك فإن المتن الأول المرفوع عنهما جمعيا كما سقناه ، وأما المتن الثاني الموقوف ، فإنما هو : ثم بندار عن ابن أبي عدي وحده دون عبد الرحمن عن شعبة ، رواه

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الأدب، باب: في الرحمة ، حديث رقم ٤٩٤٢ ، عن أبي هريرة والترمذي في كتاب: البر والصلة ، باب : ما جاء في رحمة المسلمين ، حديث رقم ١٩٢٣ ، وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن والإمام أحمد ٣٠١/٢ ، ٤٤٢ ، ٤٦١ .

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب : الصلاة ، باب : تفرغ أبواب التطوع ، حديث رقم ١٢٥٠ عن أم حبيبة ، والنسائي في كتاب : قيام الليل ، باب : من صلي في اليوم واللييلة ثنتي عشرة ركعة ، حديث رقم ٤١٥ ، وقال أبو عيسى : حديث عتبة عن أم حبيبة في هذا الباب حديث حسن صحيح .

كذلك مبينا محمد بن إسماعيل عن بندار وفصل أحد الحديثين من
الآخر^(١).

٢٢- حديث لبيك حجاً حقاً تعبداً ورقاً.

قال الخطيب : كتب إلي عبد الرحمن بن عثمان بن القاسم
الدمشقي وحدثني عبد العزيز بن أبي طاهر عنه قال : أنا أحمد بن
سليمان بن أيوب بن حزم قال : نا سعد بن محمد البيروتي ، قال : نا
هدية بن عبد الوهاب، نا النضر بن شميل ، والفضل بن موسى ، قالوا :
نا جعفر بن سليمان بن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أنس بن
مالك قال : سمعت رسول الله ﷺ يلبي «لبيك حجاً حقاً تعبداً ورقاً» .

كذا رواه سعد بن محمد قاضي بيروت عن هدية بن عبد الوهاب
المروزي وقد وهم فيه لأن النضر بن شميل يرويه عن هشام بن حسان
نفسه ، والفضل بن موسى وهو السيناني يرويه عن جعفر بن سليمان
عن هشام.

وقد روي أبو الربيع الحسين بن الهيثم الرازي عن هدية ابن
عبد الوهاب حديث النضر بن شميل علي الصواب.

وكذا رواه يحيى بن محمد بن أعين عن النضر عن هشام.

وروي عبد الله بن أحمد بن حنبل عن هدية حديث الفضل بن

موسى .

(١) الفصل للموصل ٨٧٦/٢ ، وما بعدها في باب : ذكر من روي حديثنا عن جماعة روهه عن
رجل واحد مختلفين فيه فحمل روايتهم علي الاتفاق.

وأما حديث النضر ، فأخبرناه محمد بن الحسين بن محمد المتوثى ،
أنا أبو سهل أحمد بن عبد الله بن زياد القطان ، نا الحسين بن الهيثم
الرازي ، نا هدية بن عبد الوهاب ، نا النضر بن شميل ، وأخبرنا أبو عمر
عبد الواحد بن حمد بن عبد الله بن مهدي أنا أبو عبد الله محمد بن
مخلد العطار أنا يحيى بن محمد بن أعين نا النضر بن شميل قال : نا ،
وفي حديث ابن مهدي أنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن
أخيه يحيى بن سيرين عن أنس قال ابن مهدي : عن أخيه أنس بن
سيرين عن أنس بن مالك قال سمعت النبي ﷺ يلبى " لبيك حجا حقا
تعبداً ورقاً" (١) .

وأما حديث الفضل بن موسى ، فأخبرناه الحسن بن علي التميمي ،
أنا أحمد بن جعفر ، نا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، نا هدية بن عبد
الوهاب ، نا الفضل بن موسى ، نا جعفر بن سليمان ، عن هشام بن
حسان عن محمد بن سيرين عن أخيه يحيى بن سيرين عن أنس بن
سيرين عن أنس بن مالك قال سمعت رسول الله ﷺ يلبى « لبيك
حجا حقا تعبداً ورقاً» (٢) .

٢٣- حديث ابن عمر نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمرة حتي يبدو
صلاحها، (٣) وكان إذا سئل عن صلاحها قال تذهب عاقتها" - أخرجه

(١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٣/ ٢٢٣ .

(٢) الفصل للوصل ٢/ ٩١٩ وما بعدها في باب : ذكر من روي حديثنا عن جماعة روه عن
رجل واحد مختلفين فيه فحمل روايتهم علي الإنفاق .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب : البيوع ، باب : بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، حديث رقم
٢١٩٤ ، ومسلم في كتاب : البيوع ، باب : النهي عن بيع الثمار قبل بدء صلاحها ، حديث
رقم ٤٩ . ١٥٣٤ ح ٣/ ١١٦٥ عن ابن عمر ، وأبو داود في كتاب البيوع ، باب : في بيع
الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، حديث رقم ٣٣٦٧ عن ابن عمر .

البخارى ومسلم.

والمسؤول والمجيب هو ابن عمر بين ذلك غندر - أخرجه مسلم عن إبراهيم^(١).

٢٤- حديث ابن عمر "نهى عن نكاح الشغار"^(٢)، والشغار أن يزوج الرجل ابنته علي أن يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما صداق - أخرجه الشيخان ، تفسير الشغار ليس من كلام النبي ﷺ. بل قول مالك ، بينه ابن مهدي، والعقنبى ، ومحرز بن عون (أخرجه أحمد)^(٣)، ونافع^(٤) ، وبينه يحيى بن سعيد القطان عن عبد الله بن عمر، قال: قلت لنافع ما الشغار فذكره (أخرجه أبو داود)^(٥).

وحكي البيهقي في المعرفة عن الشافعى أنه قال : تفسير الشغار ما أدري هل هو من النبي ﷺ، أو من قول عمر، أو من نافع، أو من مالك، قلت قال في فتح البارى^(٦): الذى تحرر أنه من قول نافع^(٨).

(١) مجموعة رسائل في علوم الحديث ٢٦/١.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب: النكاح، باب: الشغار، حديث رقم ٥١١٢، ومسلم في كتاب: النكاح، باب: تحريم نكاح الشغار وبطلانه، حديث رقم ١٤١٥/٥٧، ج ٢/١٠٣٤، وأبو داود في كتاب: النكاح، باب: في الشغار، حديث رقم ٢٠٧٤ عن ابن عمر.

(٣) المسند حديث رقم ٤٥١٢، ٤٦٧٨، ٥٢٦٧.

(٤) أى: وأيضا من قول نافع.

(٥) أبو داود في كتاب: النكاح، باب: في الشغار حديث رقم ٢٠٧٤.

(٦) فتح الباري ٩/١٩٢، ط. دار المنار.

(٧) فتح الباري ٩/١٩٢، ط. دار المنار.

(٨) المرجع السابق، وينظر مجموعة رسائل في علوم الحديث للسيوطى ٢٩/١.

٢٥- حديث البراء " أنه رأى النبي حين افتتح الصلاة رفع يديه حتى حاذى أذنيه ثم لم يعد إلى شيء من ذلك حتى فرغ من صلاته" أخرجه أبو داود والدارقطني (١).

قوله "ثم لم يعد" مدرج من زيادة يزيد بن أبي زياد، نبه عليه ابن عيينة (أخرجه الشافعي في الأم) وقد سمعه الحفاظ منه قديما بدونها هشيم وخالد الطحان وابن إدريس ، ثم أبي داود والثوري وشعبة وأسباط بن محمد ثم أحمد (٢).

٢٦- حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان يرغب في قيام رمضان من غير أن يأمر فيه بعزيمة، ويقول: " من قام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه"، فتوفي رسول الله ﷺ والأمر علي ذلك ثم كان الأمر على ذلك في خلافة أبي بكر ، وصدر من خلافة عمر (٣).

قوله: "فتوفي ... إلي آخره" ليس من قول أبي هريرة بل هو من قول الزهري ، بينه مالك (٤).

(١) أبو داود في كتاب: الصلاة : باب : رفع اليدين في الصلاة ، حديث رقم ٧٢١ ، والدارقطني في كتاب: الصلاة ، باب : ذكر التكبير ورفع اليدين ، حديث رقم ١١١٦ .

(٢) مجموعة رسائل في علوم الحديث ١/ ١٩ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب : فضائل ليلة القدر ، باب : ليلة القدر ، حديث رقم ٢٠١٤ ، ومسلم في كتاب: صلاة المسافرين ، باب: الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح ، حديث رقم ١٣٧١ جميعا عن أنس .

(٤) مجموعة رسائل في علوم الحديث للسيوطي ١/ ٢٣ .

٢٧- حديث ابن عمر نهي عن بيع جبل الحبلية ، وجبل الحبلية إن نتج الناقة ما ثم نتج الذي نتجت^(١).

التفسير مدرج من قول نافع ، بيَّنه أبو سلمة موسى بن إسماعيل كما في رواية مسلم.

قال الإسماعيلي: وهو مدرج من كلام نافع^(٢) ، وكذا ذكره الخطيب في المدرج^(٣).

وقال ابن حجر : لكن لا يلزم من كون نافع فسره لجويرية أن لا يكون ذلك التفسير مما حمّله عن مولاة ابن عمر^(٤).

٢٨- حديث أبي سعيد : " الذهب بالذهب مثلا بمثل بعضها علي بعض ، والفضة بالفضة مثلا بمثل لا فضل بينهما ، ولا يباع غائب بناجز إني أخاف عليكم الرماء ، والرماء الربا".

قوله : إني أخاف عليكم الرماء " أخرجه الإسماعيلي ، وهو مدرج ليس من كلام النبي ﷺ وإنما هو من قول عمر ، وهم أبو معشر ونجیح فأدرجه في حديث أبي سعيد ، وقد ميزه جماعة منهم جرير بن حازم

(١) أخرجه البخاري في كتاب : البيوع ، باب : بيع الغرر وجبل الحبلية ، حديث رقم ٢١٤٣ ،
ومسلم في كتاب : البيوع ، باب : تحريم بيع جبل الحبلية ، حديث رقم ١٥١٤/٥ ،
١١٥٣/٣ ، وأبو داود في كتاب : البيوع ، باب : في بيع الغرر ، حديث رقم ٣٣٨٠ ،
٣٣٨١ ، عن ابن عمر جميعا من طريق به نافع.

(٢) فتح الباري ٤/٤٠٩ ، ط دار المنار.

(٣) الفصل للوصل للخطيب ١/٣٥٩ ، وما بعدها ، ومجموعة رسائل في علوم الحديث ٢٧/١.

(٤) فتح الباري ٤/٤٠٩ ، ط دار المنار.

(أخرجه مسلم) وأيوب (أخرجه أحمد)، قلت وقوله (الرماء الربا) مدرج ثان فإنه ليس من كلام عمر بل تفسير من بعض الرواة، أو إدراج في إدراج^(١).

٢٩- حديث ابن عمر رضی اللہ عنہ قال طلقت امرأتی وهي حائض فأتی عمر النبي ﷺ فسأله فقال: "مره فليراجعها، فإن طهرت فليطلقها - إن شاء"^(٢)، فقال عمر: يا رسول الله أفيحتسب بتلك التولية قال: نعم، قال فمه "وأخرجهما الخطيب وقال الأول وهم والثاني مدرج.

والصواب أن الاستفهام من قول ابن سيرين والجواب من قول ابن عمر، بين ذلك جماعة منهم محمد بن جعفر^(٣) (أخرجه مسلم)^(٤).

٣٠- حديث أم زرع أخرجه مسلم وابن حبان، كله مدرج موقوف على عائشة، والمرفوع منه "كنت لك كأبي زرع لأم زرع"^(٥) - كذا بينه

(١) مجموعة رسائل في علوم الحديث ٢٧/١.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب: التفسير، باب: سورة الطلاق، حديث رقم ٤٩٠٨، عن ابن عمر ومسلم في كتاب: الطلاق، باب: تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، حديث رقم ٤/١٤٧١ ج ٢/١٠٩٥ عن ابن عمر، وأبو داود في كتاب: الطلاق، باب طلاق السنة، حديث رقم ٢١٨٢ عن ابن عمر.

(٣) الفصل للوصل، المدرج في النقل ١٥٤/١ وما بعدها.

(٤) صحيح مسلم، كتاب: الطلاق، باب: تحريم طلاق الحائض، حديث رقم ١٢/١٤٧١، ج ٢/١٠٩٧.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب: النكاح، باب: حسن المعاشرة مع الأهل، حديث رقم ٥١٨٩ عن عائشة، ومسلم في صحيحه في كتاب: الفضائل، باب: ذكر حديث أم زرع، حديث رقم ٩٢/٢٤٤٨ عن عائشة ٤/١٨٩٦، والترمذي في السمائل المحمدية، حديث رقم ٢٤٣، ص ١٤٨، ط دار الحديث.

عيسى بن يونس - أخرجه الشيخان والترمذى.

قال السيوطى : قلت قال فى فتح الباري : الأقوي رفعه كله ، فإن قوله " كنت لك كأبي زرع لأم زرع" يقتضى أنه ﷺ سمع القصة وعرفها فأقرها ، فيكون كله مرفوعا من هذه الحيشة^(١).

٣١- حديث أبي سعيد " من لبس الحرير فى الدنيا لم يلبسه فى الآخرة"^(٢)، وإن دخل الجنة لبسه أهل الجنة غيره". (أخرجه النسائى).

قوله : " وإن دخل .. إلي آخره"، موقوف من قول أبي سعيد، بينه شبابة بن يخلو ، ويحيى بن أبي كثير (أخرجهما النسائى)^(٣).

٣٢- حديث أبي هريرة " جاء رجل فقال إن ابني كان عسيفا علي هذا ، والعسيف الأجير فزني بامرأته" (أخرجه البخارى)^(٤).

قوله : " العسيف الأجير" مدرج من قول ابن شهاب.

قال ابن حجر : وهذا التفسير فى الخبر كأنه من قول الزهري لما عرف من عادته أنه كان يدخل كثيرا من التفسير فى أثناء الحديث^(٥).

(١) فتح الباري ٩/٣٠٤، ط دار المنار ، ومجموعة رسائل فى علوم الحديث ١/٣٠.

(٢) أخرجه البخارى فى كتاب: اللباس ،. باب : لبس الحرير للرجال ، حديث رقم ٥٦٣٣ ،

ومسلم فى كتاب اللباس ، باب : تحريم استعمال إناء الذهب ١١ ، (٢٠٦٩) ، ٣/١٦٤١ ،

والنسائى فى كتاب : الزينة ، باب : التشديد فى لبس الحرير ، حديث رقم ٥٣١٩ ، ٥٣٢٠ .

(٣) مجموعة رسائل فى علوم الحديث للسيوطى ١/٢٨ .

(٤) البخارى ، كتاب : الحدود ، باب : الاعتراف بالزنا ، حديث رقم ٦٨٢٧ ، ٦٨٢٨ .

(٥) فتح الباري ١٢/١٥٩ ، ط دار المنار ، ومجموعة رسائل فى علوم الحديث ١/٣٢ .

٣٣- حديث أنس * أن قدح النبي ﷺ انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة (١) - أخرجه البخاري.

قال موسى بن هارون الحمال : قوله 'فاتخذ ... إلي آخره هذا قول ابن سيرين يعني أن أنسا هو الذي جعل السلسلة (٢).

قال ابن حجر : وظاهره أن الذي وصله هو أنس ويحتمل أن يكون النبي ﷺ (٣).

٣٤- حديث سعد " ما سمعت رسول الله ﷺ يقول لأحد يمشي علي الأرض إنه من أهل الجنة إلا لعبد الله بن سلام (٤) ، وفيه نزلت هذه الآية: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَيَّ مِثْلَهُ﴾ (٥).

قوله : " وفيه نزلت .. إلي آخره " ليس من كلام سعد بل هو مدرج من قول مالك ، كذا رواه عبد الله بن وهب عنه فميزه (٦) وجاء في آخر حديث البخاري: قال لا أدري قال مالك الآية أو في الحديث (٧)، قال ابن حجر : أي لا أدري هل قال مالك إن نزول هذه الآية في هذه

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب : الأشربة ، باب : الشرب من قدح النبي ﷺ وأبيه ، حديث رقم ٥٦٣٨ عن أنس.

(٢) مجموعة رسائل في علوم الحديث ١ / ٣٢.

(٣) فتح الباري ١٠ / ١١٨ ، ط. دار المنار.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب : المناقب ، باب : مناقب عبد الله بن سلام رضي الله عنه: حديث رقم ٣٨١٢ ومسلم في كتاب : فضائل الصحابة ، حديث رقم ١٤٧ / ٢٤٨٣ ، ج ٤ / ١٩٣٠.

(٥) الأحقاف من الآية ١٠.

(٦) مجموعة رسائل في علوم الحديث للسيوطي ١ / ٣٣.

(٧) الحديث في البخاري برقم ٣٨١٢ ، وسبق تخريجه كاملا في الهامش قبل السابق.

القصة من قبل نفسه أو هو بهذا الإسناد؟ وهذا الشك في ذلك من عبد الله بن يوسف شيخ البخاري ، ووهم من قال إنه للقعنبي إذ لا ذكر للقعنبي هنا^(١).

٣٥- حديث أم كلثون بنت عقبة بن أبي معيط ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس فيقول هذا أو ينمي خيرا^(٢) ، ولم أسمعه رخص في شيء من الكذب إلا في ثلاث، في الحرب وفي الإصلاح، وفي حدث الرجل امرأته وفي حديث المرأة زوجها^(٣) أخرجه الخطيب.

قال موسى بن هارون الحمال المرفوع منه أوله : وقوله ' ولم اسمعه رخص ... إلي آخره ' من قول الزهري ، وقد ميزه يونس بن زيد^(٤).

٣٦- حديث عائشة ' كان رسول الله ﷺ إذا خرج من الخلاء قال غيرانك ربنا وإليك المصير ' أخرجه بن خزيمة^(٥)، والبيهقي في سننه وقال المرفوع (غفرانك)^(٦) فقط، كذا أخرجه الأربعة ، قال ولم أجد

(١) فتح الباري ٧/ ١٤٠ ط . دار المنار.

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب: البر والصلة ، باب : ما جاء في إصلاح ذات البين ، حديث رقم ١٩٣٨ ، عن أم كلثوم ، وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

(٣) المرجع السابق نفس الكتاب ونفس الباب ، حديث رقم ١٩٣٩ ، عن أسماء بنت يزيد ، وقال أبو عيسى هذا حديث حسن .

(٤) مجموعة رسائل في علوم الحديث ١/ ٣٦ . (٥) صحيح ابن خزيمة ١/ ٤٨ .

(٦) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب: الطهارة ، باب : ما يقول الرجل إذا خرج من الخلاء ، حديث رقم (٣٠) عن عائشة ، والترمذي في سننه في كتاب الطهارة ، باب : ما يقول إذا خرج من الخلاء ، حديث رقم (٧) عن عائشة ، وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب ، وابن ماجه في كتاب: الطهارة ، باب : ما يقول إذا خرج من الخلاء ، حديث رقم ٣٠٠ ، والدارمي في كتاب : الطهارة ، باب : ما يقول إذا خرج من الخلاء حديث رقم ٦٨٠ ، وأحمد في مسنده ٦/ ١٥٥ .

هذه الزيادة إلا في رواية ابن خزيمة، وهو إمام قد رأته في نسخة قديمة لكتاب ابن خزيمة، ليس فيه هذه الزيادة ثم لحقت بخط آخر بحاشيته، فالأشبه أن تكون ملحقة بكتابه علمه ثم أخرجه من وجه آخر عن ابن خزيمة بدون هذه الزيادة، قال: فصح بذلك بطلان هذه الزيادة في الحديث، انتهى كلام البيهقي^(١).

٣٧- حديث أبي سعيد: أن رسول الله ﷺ نهى عن المنازة، وهي طرح الرجل ثوبه بالبيع إلي الرجل قبل أن يقبله أو ينظر إليه، ونهى عن الملامسة، واللامسة لمس الرجل الثوب لا ينظر إليه " أخرجه الشيخان^(٢).

قال السيوطي: قال في فتح الباري التفسير من قول الصحابي وفي ابن ماجه من قول سفيان بن عيينة وهو خطأ من قاله^(٣). هكذا قال السيوطي رحمه الله.

وأقول أن ابن حجر قال ما نصه: " وظاهر الطرق كلها أن التفسير من الحديث المرفوع، لكن وقع في رواية النسائي ما يشعر بأنه من كلام من دون النبي ﷺ ولفظه، (وزعم أن الملامسة أن يقول ... الخ)

(١) مجموعة رسائل في علوم الحديث ١/٣٧.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب: البيوع، باب: بيع الملامسة، حديث ٢١٤٤ عن أبي سعيد، ومسلم في كتاب البيوع، باب: إبطال بيع الملامسة والمنازة، حديث رقم ١٥١٢/٣، عن أبي سعيد، والترمذي في كتاب: البيوع، باب: ما جاء في الملامسة والمنازة، حديث رقم ١٣١٠ عن أبي هريرة، والنسائي في كتاب: البيوع، وابن ماجه في كتاب: التجارات، ومالك في البيوع.

(٣) مجموعة رسائل في علوم الحديث ١/٣٩.

فالأقرب أن يكون ذلك من كلام الصحابي لبعد أن يعبر الصحابي عن النبي ﷺ بلفظ زعم^(١).

ومما سبق يتضح أن التفسير من كلام الصحابي وهو ما أرجحه.

٣٨- حديث ابن عمر " أن رسول الله ﷺ نهى عن المزبنة ، والمزبنة اشتراء الثمر بالتمر كيلا ، وبيع الكرم بالزبيب كيلا " أخرجه الشيخان^(٢).

قال في فتح الباري : التفسير من قول صحابي^(٣).

٣٩- حديث أبي سعيد " أن رسول الله ﷺ نهى عن المزبنة والمحافضة، والمزبنة اشتراء الثمر بالتمر في رؤوس النخل^(٤)، والمحافضة كراء الأرض : أخرجه الشيخان.

والتفسير من قول الصحابة^(٥).

٤٠- حديث ابن الزبير " أن رجلا من الأنصار خاصم الزبير في شراج الحرة ... الحديث ، إلي أن قال : فأمره بالمعروف واستوعى حقه "

(١) فتح الباري ٤/٤١٣ ، ط دار البيان.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب: البيوع ، باب : الزيب بالزيب ، حديث رقم ٢١٧ ، ومسلم في كتاب : البيوع ، باب : تحريم بيع الطرف بالتمر ، حديث ٣/١١٧١ ، وأبو داود في كتاب : البيوع ، باب : في المزبنة، حديث رقم ٣٢٦١ ، جميعا عن ابن عمر.

(٣) فتح الباري ٤/٤٤٠ ط دار المنار.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب : البيوع ، باب : بيع المزبنة، حديث رقم ٢١٨٦ ، عن أبي سعيد بلفظه ، ومسلم في كتاب البيوع ، باب: النهي عن المحافضة والمزبنة ، حديث رقم ٨١ /١١٧٤، ٣/١٥٣٦/

(٥) فتح الباري ٤/٤٤٠ ، ط دار المنار.

أخرجه البخاري (١).

قال في فتح الباري : كان هذا الكلام من قول الزهري ، فإنه كانت عاداته أن يصل بالحديث ما هو من كلامه ما يظهر له من معني الشرح والاحتمال (٢).

وقال الخطابي : هذه الزيادة يشبه أن تكون من كلام الزهري (٣).

٤١ - حديث عائشة " أن الملائكة تنزل في العنان - وهو السحاب ، فذكر الأمر قضي في السماء ، الحديث ، أخرجه الشيخان (٤).

قوله : وهو السحاب مدرج ، قال ابن حجر : من تفسير بعض الرواة أدرجه في الخبر (٥).

٤٢ - حديث ابن عمر " أن رسول الله ﷺ نهى عن جنان ذوات البيوت ، وهي العوامر " أخرجه البخاري (٦).

قوله : وهي العوامر مدرج من قول الزهري .

(٦) أخرجه البخاري في كتاب : المساقاة ، باب : شرب الأهلبي إلي الكعبين ، حديث رقم ٢٣٦٢ ، وكتاب : التفسير (سورة النساء) باب قوله ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ﴾ حديث رقم (٤٥٨٥) ، ومسلم في كتاب : الفضائل ، باب : وجوب اتباعه ﷺ حديث رقم ٢٣٥٧/١٢٩ ، عن عبد الله بن الزبير ج ٤/١٨٢٩ .

(٢) فتح الباري ٤٥/٥ . ط. دار المنار .

(٣) المرجع السابق .

(٤) صحيح البخاري ، كتاب : بدء الخلق ، باب : ذكر الملائكة ، حديث رقم ٣٢١٠ عن عائشة .

(٥) فتح الباري ٦/٣٣٥ ، ط. دار المنار .

(٦) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق ، باب : قول الله تعالى : ﴿وَبِئْسَ فِئْهُم مِّنْ كُلِّ دَابَّةٍ﴾ حديث رقم ٣٢٩٨ ، عن ابن عمر .

قال ابن حجر: قوله ' وهي العوامر ' هو كلام الزهري أدرج في الخبر (١).

٤٣- حديث 'لي خمسة أسماء أنا محمد الحديث' أخرجه البخاري (٢).

لفظة ' خمسة ' مدرجة ، وأكثر الروايات لي أسماء بدونها (٣).

قال ابن حجر: وزعم بعضهم أن العدد ليس من قول النبي ﷺ ، وإن ذكره الراوي بالمعني، وفيه نظر لتصريحه في الحديث بقوله ' إن لي خمسة أسماء ' والذي يظهر أنه أراد أن لي خمسة أسماء اختص بها لم يسم بها أحد قبلي، أو معظمه ، أو مشهورة في الامم الماضية لا أنه أراد الحصر فيها (٤).

٤٤- حديث أبي هريرة ' إذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمين وإذ انتزع فليبدأ بالشمال، لتكن اليميني أولهما تتعل وآخرهما تنتزع (٥) ' أخرجه

(١) فتح الباري ٦/ ٣٧٧، ط دار المنار.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب: المناقب، باب: ما جاء في أسماء رسول الله ﷺ ، حديث رقم ٣٥٣٢ عن جبير بن مطعم، ومسلم في كتاب: الفضائل، باب في أسمائه ﷺ ، حديث رقم ٢٥ / ٢٣٥٤ ج ٤ / ٨٢٨ والترمذي في كتاب: الأدب، باب: ما جاء في أسماء النبي ﷺ حديث رقم ٢٨٤٠، عن جبير بن مطعم ، وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح.

(٣) مجموعة رسائل في علوم الحديث للسيوطي ١ / ٤١.

(٤) فتح الباري ٦ / ٦٠٩ ، ط . دار المنار.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب: اللباس، باب: ينزع نعله اليسرى ، حديث رقم ٥٨٥٦ عن أبي هريرة ، ومسلم في صحيحه في كتاب: اللباس، باب: استحباب لبس النعل في اليمنى أولاً ، حديث رقم ٦٧ / ٢٠٩٧ عن أبي هريرة ، وأبو داود في سننه في كتاب: اللباس، باب: في الانتعال، حديث رقم ٤١٣٩ عن أبي هريرة والترمذي في سننه في كتاب: اللباس ، باب: بأي رجل يبدأ إذا انتعل ، حديث رقم ١٧٧٩ ، وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح.

الشيخان.

قوله : " لتكن اليمنى إلى آخره ، قيل أنه مدرج ، قال ابن حجر في فتح الباري ، قوله : لتكن اليمنى أولهما. تنعل وآخرهما تنتزع ، زعم ابن وضاح فيما حكاه ابن التين أن هذا القدر مدرج وأن المرفوع انتهى عند قوله " بالشمال " (١).

٤٥ - حديث أم قيس بنت محصن " أنها أتت بآبن لها صغير لم يأكل الطعام إلى رسول الله ﷺ فأجلسه رسول الله ﷺ في حجره فبال على ثوبه فدعا بماء فنضحه ، ولم يغسله (٢) " أخرجه الشيخان.

قوله : " ولم يغسله " ادعي الأصيلي أنه مدرج من قول ابن شهاب. قال ابن حجر في الفتح : قوله " ولم يغسله " ادعي الأصيلي أن هذه الجملة من كلام ابن شهاب راوي الحديث وأن المرفوع انتهى عند قوله " فنضحه " (٣).

(١) فتح الباري ١٠/٣٦٧، ط. دار المنار.

(٢) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب : الوضوء ، باب : بول الصبيان ، حديث رقم ٢٢٣ ، عن أم قيس ، ومسلم في صحيحه في كتاب : الطهارة ، باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله ، حديث رقم ١٠٤/٢٨٧ ، ج ١/٢٣٨ ، وأبو داود في سننه في كتاب : الطهارة ، باب : بول الصبي يصيب الثوب ، حديث رقم ٣٧٤ ، عن أم قيس بنت محصن.

(٣) فتح الباري ١/٣٩٧، ط. دار المنار.

المبحث السادس

أشهر المصنفات في الحديث المدرج

لم أقف - فيما اطلعت عليه من مصادر علمية - علي أحد أفراد مصنفات خاصا للمدرج غير الخطيب البغدادي فقد صنف كتابا فيه وسماه الفصل للوصل المدرج في النقل، وجاء ابن حجر فهدبه وقربه بمصنف سماه تقريب المنهج بترتيب المدرج مع أن المدرج لم تخل منه معظم المؤلفات التي ألفت في علم الحديث.

قال النووي: صنف في المدرج الخطيب البغدادي كتابا سماه الفصل للوصل المدرج في النقل - شفي وكفي علي ما فيه من إعواز، وقد لخصه شيخ الإسلام ابن حجر وزاد عليه قدره مرتين وأكثر في كتاب سماه تقريب المنهج بترتيب المدرج^(١).

وقال السخاوي: وقد صنف الخطيب في هذا النوع كتابا سماه الفصل للوصل المدرج في النقل، ولخصه شيخنا مع ترتيبه له علي الأبواب، وزيادة للعلل وغيره، وسماه تقريب المنهج بترتيب المدرج، وقال فيه: إنه وقعت له جملة أحاديث علي شرط الخطيب، وإنه عزم علي جمعها وتحريرها وإحاقها بهذا المختصر أو في آخره مفردة كالذيل، وكأنه لم يبيضها فما رأيتها بعد^(٢).

وقد لخص الإمام السيوطي كتاب ابن حجر في مصنفه مجموعة

(١) تدريب الراوي ١/٣٤٧، مع بعض التصرف.

(٢) فتح المغيب ١/٢٥١.

رسائل في علوم الحديث وزاد عليها أحاديث ، جمعها من فتح الباري لابن حجر وقد بلغت جملة الأحاديث التي فيها إدراج في كتاب السيوطي سبعين حديثا ، وقد تخيرت منها نماذج في البحث الذي أفردته للنماذج خاصة.

المبحث السابع
وصف لكتاب الفصل للوصل
للخطيب البغدادي

أولا : اسم الكتاب كاملا.

اسم هذا الكتاب كاملا هو : الفصل للوصل المدرج في النقل.

ثانيا : اسم المؤلف كاملا :

هو أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ.

ثالثا : طبع الكتاب ونشره:

إلي وقت قريب كان هذا الكتاب مخطوطا ، فقامت دار الهجرة للنشر والتوزيع بالرياض - بالملكة العربية السعودية ، بطبعه ونشره سنة ١٤٠٨ هـ في جزئين ، وهذه هي الطبعة الأولى للكتاب ، وعليه تحقيق الشيخ محمد مطر الزهراني.

رابعا : أول مصنف في الحديث المدرج خاصة :

يعتبر كتاب الخطيب (الفصل للوصل) هو أول كتاب أفرده صاحبه للحديث المدرج خاصة ، بل هو الكتاب الوحيد في هذا الفن ، ثم جاء ابن حجر فهذبه وزاد عليه في مصنف سماه تقريب المنهج بترتيب المدرج ، ثم جاء السيوطي فليخص كتاب ابن حجر في مصنف سماه مجموعة رسائل في علوم الحديث وأضاف إليه بعض الإضافات من فتح الباري مما لم يلحقه ابن حجر بتهذيبه.

خامسا : منهج الخطيب في كتابه:

الخطيب البغدادي لم يتحدث في كتابه عن الحديث المدرج من ناحية التعريفات أو الأقسام أو ما إلي ذلك مما هو معهود في كتب علوم الحديث.

وإنما ذكر الأحاديث التي تبين له أن فيها إدراج وبين المدرج سواء كان في السند أو المتن - ومن أدرجه ، وإذا كان الإدراج في المتن عزا اللفظ المدرج إلى قائله سواء كان للمدرج نفسه أو لغيره.

وقد كان منهجه علي النحو التالي :

- ١- ذكر الحديث الذي وقع فيه الإدراج بما أدرج فيه.
 - ٢- ثم بين اللفظ المدرج ونسبه إلي قائله.
 - ٣- ثم ذكر من بينه وفصله وميزه عن متن الحديث.
 - ٤- ثم يذكر الروايات الأخرى التي جاء فيها الحديث دون اللفظ المدرج ، أو مفصولا بميزا عنه.
- وأطال في ذلك الخطيب فلم يكتف برواية واحدة ، بل يذكر للحديث الواحد عدة روايات جاء فيها مفصولا بميزا أو بدون اللفظ المدرج.

سادسا: مميزات الكتاب:

كتاب الخطيب كتاب ضخيم يحتوي علي عدد كثير من الأحاديث التي وقع فيها إدراج ، وهو مع ذلك يعطي كل حديث حقه من

التفصيل والتوضيح مع ذكر الروايات الأخرى التي جاء فيها الحديث بدون اللفظ المدرج فيه أو جاء مدرجا لكنه مفصولا مميزا عن كلام النبي ﷺ مما يعضد ما ذهب إليه وهو يغني كثيرا في التعرف علي عدد لا بأس به من الأحاديث التي وقع فيها إدراج.

سابعا : عيوب الكتاب :

١- لم يعط الخطيب في بداية كتابه للقارئ فكرة عامة عن الحديث المدرج من حيث التعريف والأقسام والأنواع وغير ذلك.

٢- أكثر من الروايات التي تعزز ما ذهب إليه مما يشتت القارئ وكان يكفي أن يدلل بمثال أو مثالين فقط، ولكن ربما كان هذا مستساغا في عصره ، أما بالنسبة لأهل عصرنا فإنه صعب لمن يقرأ فيه.

٣ - قسم الخطيب كتابه إلى أقسام علي غير الذي عهدناه في علوم الحديث، وإن كانت مضمنة فيها ، وربما كانت هذه التقسيمات هي السائدة في وقته ثم جاء المصنفون بعد ذلك فهذبوا ونقحوا حتي وصل الحال إلي ما نحن عليه من الحديث المدرج.

ثامنا : موضوعات الكتاب :

قسم الخطيب كتابه إلي ثمانية أبواب :

الباب الأول : ذكر فيه الأحاديث التي وصلت ألفاظ روايتها بمتونها وأدرجت فيها ، وأورد فيه ستة عشر حديثا.

الباب الثاني: ذكر فيه الأحاديث المسندة المرفوعة التي وصلت بها ألفاظ التابعين وأدرجت فيها وأورد فيه تسعة عشر حديثا.

الباب الثالث: ذكر فيه الأحاديث التي متن كل واحد منها عند رواية بلفظ ثم وردت ألفاظ فيه عنده بإسناد آخر وأورد فيه عشرين حديثاً.

الباب الرابع: ذكر فيه أخبار من روي عن شيخ حديثاً في متنه لفظاً واحدة لم يسمعها من ذلك الشيخ فأدرجها في المتن ، ولم يبين إسناد تلك اللفظة وأورد فيه حديثاً واحداً.

الباب الخامس: ذكر فيه أخبار من وصل الجواب المقطوع بالمتصل المرفوع وأدرجه في الأحاديث وأورد فيه خمسة أحاديث.

الباب السادس: ذكر فيه المتنون المتغايرة التي وصل بعضها ببعض وأدرج في الرواية وأورد فيه ثمانية عشر حديثاً.

الباب السابع: ذكر فيه المتنون المتغايرة التي وصل بعضها ببعض وأدرج في الرواية وأورد فيه ثمانية عشر حديثاً.

الباب السابع: ذكر فيه ما كان بعض الصحابة يروي متنه عن صاحب آخر عن رسول الله ﷺ فوصل بمتن يرويه صاحب الأول عن النبي ﷺ وأورد فيه حديثين.

الباب الثامن: ذكر فيه من روي حديثاً عن جماعة روه عن رجل واحد مختلفين فيه فحمل روايتهم علي الاتفاق وأورد فيه تسعة عشر حديثاً.

حكم الإدراج:

قال النووي : فكله - أي الإدراج - بأقسامه حرام بإجماع أهل الحديث ، والفقهاء ، وعبارة ابن السمعان وغيره : (من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة ، ومن يحرف الكلم عن مواضعه وهو يلحق بالكذابين).

قال السيوطي : وعندي أن ما أدرج لتفسير غريب لا يمنع ، ولذلك فعله الزهري ، وغير واحد من الأئمة^(١).

وقال ابن الصلاح : واعلم أنه لا يجوز تعمد شيء من الإدراج المذكور^(٢).

وقال السخاوي : وتعتمد الإدراج لكل الأقسام المتعلقة بالمتن والسند محظور - أي حرام - كما يتضمن عزو الشيء لغير قائله واسوأه ما كان في المرفوع مما لا دخل له في الغريب المتسامح في خلطه أو الاستنباط^(٣).

أما إن كان القصد من الإدراج تفسير غريب فهو جائز سواء كان في أول الحديث أو في وسطه أو في آخره أو التقدمة للنص كما بين ذلك العلماء ، وأيضاً كما جاء في حديث الزهري عن عائشة بتحدث (وهو التعمد).

(١) تدريب الراوي ١/٣٤٧.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٩٧.

(٣) فتح المنيث ١/٢٥١.

وحديث أبي هريرة اسبغوا الوضوء ... الخ
لكن يتعين علي من أدرج أن يبين ذلك كما قال أبو هريرة فإن أبا
القاسم عليه السلام قال : (ويل للأعقاب من النار).
قال النووي : إن ما أدرج لتفسير غريب لا يمنع ولذلك فعله الزهري
وغير واحد من الأئمة^(١).

(١) تدريب الراوي ١/٣٤٧.

الخاتمة

أولاً: أهم النتائج:

- ١- الإدراج قائم وموجود في عدد غير قليل من الأحاديث جمع أغلبها الخطيب في كتابه - الفصل للوصل المدرج في النقل.
- ٢- الإدراج قضية قديمة تحدث عنها العلماء قديماً وأردت أن أتناولها بشئ من التوضيح والتفصيل.
- ٣- الإدراج حكمه إن كان عمداً وقصد به التدليس ، ولم يفصل عن كلام النبي ﷺ فهو حرام. لأنه يدخل في دائرة الوضع.
- ٤ - إن كان الإدراج لغرض من الأغراض المشروعة كتفسير لكلمة غريبة ، أو بيان لحكم شرعي، أو تمهيد بمسألة يريد أن يستدل عليها بالحديث ، فهو مباح، شريطة فصله عن كلام النبي ﷺ.
- ٥- الإدراج لم يفرد له أحد من السابقين مصنفاً مستقلاً- عدا الخطيب البغدادي فقد أفرد له كتاباً أسماه الفصل للوصل في النقل، وقد تحدث عن هذا الكتاب وعن كاتبه ومنهجه فيه فيما مضى من صفحات.

ثانياً: أهم التوصيات:

- ١- الحرص على قراءة نص الحديث كما هو دون زيادة عليه محافظة على قدسيته وحفظاً له من الزيغ والتحريف.
- ٢- إن كان في الحديث إدراج من السابقين لا بد من فصله عن كلام النبي ﷺ عند القراءة وعند الكتابة.
- ٣- من أراد أن يبين معني حديث أو يستنبط منه حكماً ، أو يبين كلمة مستغربة فيه فعليه أولاً أن يقرأ الحديث بتمامه دون زيادة عليه، ثم يشرع في بيان ما شاء بعد ذلك. ولمن أراد أن يكتب في معني حديث عليه أولاً أن يبدأ بكتابة النص كاملاً دون زيادة عليه ، ثم يوضح ويفصل ما شاء بعد ذلك.
- ٤- عدم التصدي لشرح حديث أو استنباط أحكام منه أو بيان مستغرب فيه إلا لمن تمكن من ذلك حتي لا يدخل في دائرة الكذب علي رسول الله ﷺ بأن يبين للناس ما لم يقصده ﷺ.

ثبت بأهم المراجع التي ورد ذكرها في البحث

- (١) القرآن الكريم .
- (٢) اختصار علوم الحديث لأبي الفداء إسماعيل بن كثير المتوفى سنة ٧٧٤هـ، الطبعة التي بهامشها الباعث الحثيث ، طبع مكتبة محمد علي صبيح.
- (٣) الباعث الحثيث ، شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير ، تأليف الشيخ أحمد محمد شاكر ، الطبعة الثالثة ، طبع مكتبة محمد علي صبيح.
- (٤) بلغة الأريب في مصطلح حديث الحبيب للمؤلف محمد علي مرتضى الحسيني الزبيدي، طبع ونشر مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا سنة ١٤٠٨هـ ، الطبعة الثانية بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبوغدة.
- (٥) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للحافظ جلال الدين السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١هـ، طبع مطبعة حسان - القاهرة ، نشر دار الكتب الحديثة ، القاهرة.
- (٦) التقارير السنوية للمؤلف حسن محمود النشاط. طبع ونشر دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، الطبعة الرابعة بتحقيق فواز أحمد زمرلي.
- (٧) التقييد والايضاح للمؤلف الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنة ٨٠٦هـ. طبع ونشر دار الفكر للنشر

والتوزيع ، بيروت ، لبنان سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٠م. الطبعة الأولى
بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان.

(٨) التوضيح الأبهري لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر للمؤلف محمد
ابن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان السخاوي ،
المتوفى سنة ٩٠٢هـ - طبع ونشر مكتبة أصول السلف ، السعودية
١٤١٨هـ الطبعة الأولى بتحقيق عبد الله بن محمد بن عبد
الرحيم البخاري.

(٩) توضيح الأفكار للمؤلف محمد بن إسماعيل الأمير الحسيني
الصفاني المتوفى سنة ١١٨٢هـ طبع ونشر المكتبة السلفية بالمدينة
المنورة، بتحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد.

(١٠) التوقيف على مهمات التعاريف للمؤلف محمد عبد الرؤوف
الناوي ، المتوفى سنة ١٠٣١هـ - طبع ونشر دار الفكر المعاصر -
بيروت ، لبنان - دمشق، سوريا سنة ١٤١٠هـ الطبعة الأولى
بتحقيق محمد رضوان.

(١١) تيسير مصطلح الحديث للدكتور / محمود الطحان ، طبع
التراث العربي.

(١٢) سنن أبي داود للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث
السجستاني الأزدي المتوفى سنة ٢٧٥هـ - طبع دار الحديث ،
القاهرة.

- (١٣) سنن ابن ماجه للحافظ أبى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى
المتوفى سنة ٢٧٥هـ. طبع دار الحديث ، القاهرة.
- (١٤) سنن الترمذى لأبى عيسى محمد بن عيسى بن سورة المتوفى سنة
٢٧٩هـ، طبع دار الحديث ، القاهرة.
- (١٥) سنن الدارقطنى للإمام الحافظ علي بن عمر الدارقطنى المتوفى
سنة ٣٨٥هـ، طبع دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.
- (١٦) سنن الدارمى للإمام الحافظ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمى،
المتوفى سنة ٣٠٣هـ، طبع دار الحديث ، القاهرة.
- (١٧) سنن النسائى لأبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي
النسائى المتوفى سنة ٣٠٣هـ. طبع دار الحديث، القاهرة.
- (١٨) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح للمؤلف إبراهيم بن موسى
بن أيوب البرهان الايناس ، المتوفى سنة ٨٠٢هـ، طبع ونشر مكتبة
الرشد، الرياض سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، الطبعة الأولى بتحقيق
صلاح فتحى هلال.
- (١٩) شرح السندي علي سنن النسائى بهامش السنن ، طبع دار
الحديث ، القاهرة.
- (٢٠) شرح السيوطى علي سنن النسائى بهامش السنن ، طبع دار
الحديث، القاهرة.
- (٢١) صحيح البخارى للإمام محمد بن إسماعيل البخارى ومعه فتح
البارى شرح صحيح البخارى ، طبع دار المنار، القاهرة.

(٢٢) صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري
النيسابوري المتوفى سنة ٢٦١هـ، طبع دار إحياء التراث العربي ،
بيروت ، لبنان.

(٢٣) فتح الباري ، شرح صحيح البخارى للحافظ أحمد بن علي بن
حجر العسقلاني ، المتوفى سنة ٨٥٢هـ طبع دار المنار ، القاهرة.

(٢٤) فتح المغيث شرح ألفية الحديث للإمام الشيخ شمس الدين
محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، المتوفى سنة ٩٠٢هـ- طبع
ونشر دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان سنة ١٤٠٣هـ، الطبعة
الأولى.

(٢٥) الفصل للوصل المدرج في النقل لأبي بكر أحمد بن علي بن
ثابت البغددي المتوفى سنة ٤٦٣هـ طبع ونشر دار الهجرة
بالرياض سنة ١٤١٨هـ الطبعة الأولى بتحقيق الشيخ محمد مطر
الزهراني.

(٢٦) لسان العرب للمؤلف محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي
المصري المتوفى سنة ٧١١هـ طبع ونشر دار صادر، بيروت ،
لبنان، الطبعة الأولى.

(٢٧) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر
الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧هـ طبع دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.

(٢٨) مجموعة رسائل في علوم الحديث للحافظ جلال الدين
السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١هـ.

(٢٩) مختصر شرح النووى على صحيح مسلم للشيخ محمد فؤاد
عبد الباقي ، طبع دار إحياء التراث العربى ، بيروت ، لبنان.

(٣٠) المسند للإمام أحمد بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر.

(٣١) المسند للإمام أحمد بن حنبل، طبع المكتب الإسلامى، بيروت ،
لبنان.

(٣٢) معالم السنن للإمام الخطابى بهامش سنن أبي داود، طبع دار
الحديث، القاهرة.

(٣٣) المعجم الوجيز في اللغة ، من إصدارات مجمع اللغة العربية ،
القاهرة.

(٣٤) معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم
النيسابوري، طبع ونشر دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان سنة
١٣٩٧هـ-١٩٧٧م، بتحقيق السيد معظم حسين.

(٣٥) مقدمة ابن الصلاح فى مصطلح الحديث لأبي عمر عثمان بن
عبد الرحمن الهرزورى المتوفى سنة ٦٤٣هـ طبع ونشر دارالفكر
المعاصر ، بيروت ، لبنان سنة ١٣٩٧هـ-١٩٧٧ بتحقيق نور الدين
عتر.

(٣٦) المنهل الروي للمؤلف محمد بن إبراهيم بن جماعة المتوفى سنة
٧٣٣هـ طبع ونشر دار الفكر سنة ١٤٠٦هـ الطبعة الثانية بتحقيق
الدكتور / محيي الدين عبدالرحمن رمضان.

- (٣٧) النكت علي مقدمة ابن الصلاح للمؤلف بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر، طبع ونشر أضواء السلف - الرياض سنة ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م، الطبعة الأولى، بتحقيق الدكتور/ زين الدين بن محمد.
- (٣٨) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، نشر المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.